

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/ 2018

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

التشخيص المالي ودوره في تقييم أداء شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

وكالة خنشلة - 271 -

خلال الفترة: (2015 - 2016)

إشراف الأستاذ(ة):

د/ حفيظ عبد الحميد

من إعداد:

- بلاع سعيدة

- لعور أسماء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نادية بوراس	أستاذ محاضر - ب -	رئيسا
حفيظ عبد الحميد	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا
قدري شهلة	أستاذ محاضر - ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث

وبالأخص أستاذي الكريم حفيظ عبد الحميد

على الوقت الثمين الذي أحطانا إياه، سواء مرشداً أو ملقناً أو معيناً،

وعلى نصائحه وتوجيهاته النيرة التي كانت بمثابة النبراس

الذي أضاء وأضاء الطريق لهذا العمل المتواضع.

كل عمال الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

وكالة خنشة - 271 -

وخاصة مدير الوكالة بوبكر حصاد

كما أوجه شكري الخاص إلى الأستاذ " حسين جبايلي "

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلى لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
الخطاه إلا بشكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا ببرؤيتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلفه الله بالصيبة والوفار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهدني بها اليوم وفي الغد
وإلى الأبد.....والدي العزيز

إلى ملائكتي في الحياة .. إلى معني العجب وإلى معني العنان و التفاني .. إلى
بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دنانها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى العبايب
العبيبة أمي

إلى من رافقوني منذ أن كنت صغيرة ومعهم سره الدرب خطوة بخطوة
وما يزالون يرافقوني حتى الآن .. إلى الضوئ المتقددة التي تنير ظلمة حياتي ..
أخوتي

إلى الإخوة و الأخوات ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى يبابيح
الصدق الصافي إلى من معهم سعادتي ، وبرفتهم في دروب الحياة الطوية
والعزينة سرهم إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير
إلى من عرضهم كقبة أهدهم وعلموني أن لا أخبرهم
أصدقائي

سعيدة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من علمتني كيف أمضي في دروب الحياة.. إلى معنى الحب والحنان.. إلى بسمه الحياة
وسعادتها.. أُمِّي الغالية.

إلى من أرى السعادة في عينيهم.. والتفاؤل في ضحكتهم.. إلى سندي في الحياة وعزتي..
إخوتي وأخواتي.

أسماء

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	تشكرات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - د	المقدمة العامة
الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الأسس النظرية للتشخيص المالي
03	المطلب الأول: ماهية التشخيص
08	المطلب الثاني: التشخيص المالي
09	المطلب الثالث: خطوات وطرق التشخيص المالي
14	المبحث الثاني: مراحل التشخيص المالي
14	المطلب الأول: التحليل المالي الساكن (التحليل الأفقي)
19	المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي (تقييم النشاط والنتائج والمردودية)
25	المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي (تحليل التدفقات المالية)
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تقييم الأداء في شركات التأمين	
31	تمهيد الفصل
32	المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين
32	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين
35	المطلب الثاني: الأنواع المختلفة للتأمين
40	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
40	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
43	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
46	المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء والمراحل التي يمر بها
	خلاصة الفصل

	الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT
51	تمهيد الفصل
52	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT
52	المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة
54	المطلب الثاني: تقديم الشركة الوطنية للتأمين الشامل - وكالة خنشة - محل الدراسة
57	المطلب الثالث: الهياكل التنظيمية للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT
59	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسة خلال الفترة 2015-2016
59	المطلب الأول: الموازنات التقديرية لسنة 2016
66	المطلب الثاني: تقديم وتحليل الميزانية المالية للشركة محل الدراسة للسنوات 2015 - 2016
68	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والتمويل
80	خلاصة الفصل
85-83	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
59	تقديرات رقم الأعمال السنوي	01
60	تقديرات المطالبات المدفوعة	02
61	تقديرات الاحتياطات السنوية للأخطار SAP	03
62	تقديرات أقساط إعادة التأمين المتنازل عليها	04
62	تقديرات عمولة إعادة التأمين المقبوضة	05
63	تقديرات التوظيفات في شركات التأمين	06
64	تقديرات الاستثمارات	07
65	تقديرات النفقات	08
66	الميزانية المالية للشركة - جانب الأصول-	09
67	الميزانية المالية للشركة - جانب الخصوم-	10
68	حساب رأس المال العامل الدائم	11
69	حساب رأس المال العامل الخاص	12
69	حساب رأس المال العامل الإجمالي	13
70	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	14
71	حساب الخزينة	15
72	نسب السيولة	16
73	نسب التمويل	17
75	جدول حسابات النتائج	18
77	نسب الهيكل المالي	19
78	نسب المردودية	20

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
17	إظهار الوظائف المتأصلة في الميزانية	01
57	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT	02
58	الهيكل التنظيمي لشركة CAAT وكالة خنشة - 271-	03
59	تقديرات رقم الأعمال السنوي	04
61	تقديرات المطالبات المدفوعة	05
61	تقديرات الاحتياطات السنوية للأخطار SAP	06
62	تقديرات أقساط إعادة التأمين المتنازل عليها	07
63	تقديرات عمولة إعادة التأمين المقبوضة	08
64	تقديرات التوظيفات في شركات التأمين	09
64	تقديرات الاستثمارات	10
65	تقديرات النفقات	11
68	حساب رأس المال العامل الدائم	12
69	حساب رأس المال العامل الخاص	13
70	حساب رأس المال العامل الإجمالي	14
70	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	15
71	حساب الخزينة	16
72	نسب السيولة	17
74	نسب التمويل	18
77	نسب الهيكل المالي	19
78	نسب المردودية	20

الله الله

المقدمة العامة

1- أهمية البحث

يشهد العالم في الوقت الحالي مرحلة تحول جذرية تعرف بالعولمة حيث تكاد تتماثل فيها التكنولوجيات المستعملة، والحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية تتراجع، وأسواق دول العالم تقاربت لتشكل سوقا عالميا واحدا. في مواجهة هذه التحديات والمتغيرات الجديدة لم تعد المؤسسات الحديثة تعتمد على الأفراد بقدراتها الإنتاجية والتسويقية، وهذا راجع إلى حدة المنافسة التي قد تؤدي إلى خروجها من السوق، ويظهر هذا جليا في المجال الصناعي، حيث أصبحت أجزاء المنتج الواحد تصنع في عدد من الدول، أو يتم بناء مصانع في دول أخرى ضمن اتفاقيات مع مؤسسات أخرى.

ونتيجة لهذه التغيرات أصبح بقاء المؤسسة، استمرارها وتفوقها يتوقف على عوامل خاصة بها، كما يتوقف على عوامل أخرى مرتبطة بالوسط الذي تعمل فيه، ومن هنا أصبح لزاما على المؤسسة وضع إستراتيجيات تسمح بتحليل الفرص المتاحة والتهديدات التي تفرض عليها.

تسعى شركات التأمين إلى تحقيق أهدافها وغاياتها، بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة واردة، وذلك عن طريق طرق التسيير المستخدمة والتحكم فيها، بمعنى أن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يقاس بكفاءة أدائها بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة، إذ يحضى هذا الأخير باهتمام بالغ من قبل المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات وذلك لكونه يساهم في إبراز العناصر التي حققت مستوى معين من ربحية الشركة، وعليه تتجلى أهمية الأداء المالي للشركة في إبراز نقاط القوة والضعف فيها والعمل على تفادي نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة وتطويرها حتى تتمكن بذلك من مواجهة الشركات المنافسة.

ومن بين الأدوات الحديثة والتي أصبح وجودها ضروريا ضمن القوائم المالية للشركة هي أدوات التشخيص المالي والتي تعتبر من بين الأدوات الهامة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، حيث يكشف لنا عن المستويات التي يتم فيها تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، كما يبين الوضعية المالية للشركة من خلال أهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في فترة زمنية معينة.

ولقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع: التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT وكالة خنشة 271-

2- أسباب اختيار الموضوع

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في:

- نوع التخصص في الجامعة يعتبر قاعدة صلبة لاختيار الموضوع.
- الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعها، وهذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين فيها.
- كون التشخيص المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والتي يتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.
- محاولة المساهمة بجزء قليل من رصيد المكتبة الجامعية.

3- الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة عموماً إلى:

- إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها تقييم الأداء.
- تحديد دور تقييم الأداء المالي في إعطاء الصورة المالية لشركات التأمين.
- استخلاص الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة.
- تسليط الضوء على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

4- إطار الدراسة

تجدر الإشارة أن هذه الدراسة تمس أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT وتحديدًا بالوكالة الوطنية خنشة -271-. كما تمت الاستعانة بالقوائم المالية الخاصة بالشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT خلال الفترة الممتدة ما بين 2015- 2016 لحساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. أما فترة التريص فقد تمت خلال مدة شهر من: 2018/03/06 إلى غاية 2018/04/05.

5- الإشكالية

من خلال ماسبق تتضح معالم إشكالية الدراسة التالية:

مادور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو التشخيص المالي وماهي المراحل التي يمر بها؟
- ماهي أهم الجوانب المتعلقة بالتأمين ومن يتولى القيام بالعملية التأمينية؟
- ماهو تقييم الداء والأداء المالي في شركات التأمين؟
- كيف تقوم مؤشرات التقييم المالي بإعطاء الوضعية المالية لشركات التأمين؟
- ماهي أهمية التقييم المالي وماهي الأدوات المستخدمة فيه؟

6- فرضيات البحث

تتطلق هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها: أن التشخيص المالي له دور كبير في تقييم الوضعية المالية لشركات التأمين من خلال المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في الشركة خلال فترة زمنية معينة.

من هذه الفرضية العامة يمكن صياغة جملة من الفرضيات الجزئية التي سيجري اختبارها في

هذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر تقييم الأداء جزئية في نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل وهو الرقابة.
- تقييم الأداء في شركات التأمين يحتاج إلى مدخلات في شكل معلومات توفرها أنظمة المالية وتقارير التشخيص المالي.
- إن تقييم الأداء في شركات التأمين له خصوصياته.

7- منهج البحث

بغية إنهاء تطلعات هذه الدراسة سوف يتم اعتماد المناهج المستعملة في جل الدراسات الاقتصادية على العموم، وعليه سوف تتطلق الدراسة وفقا للمنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني كونهما يحويان معلومات عامة حول التشخيص المالي في الشركة وكذا أهم أدواته، وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين، وسيتم أيضا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي قصد أن تكون

الدراسة أكثر عمقا وشمولية، كما سيتم كذلك اعتماد منهج دراسة حالة في الفصل الثالث من خلال الوقوف على أداء شركات التأمين ونقاط القوة والضعف فيها.

9 - هيكلية البحث

سعيًا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها وكذا من أجل اختبار صحة الفرضيات تم تناول الموضوع من خلال ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول تناول الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول التشخيص المالي في الشركة باعتباره الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول للأدبيات النظرية التي تتمحور حول التشخيص المالي في الشركة، أما المبحث الثاني خصص للأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي من خلال المراحل التي يمر بها التشخيص المالي.

الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، حيث تضمن المبحث الأول مفهوم التأمين وكذا العناصر الأساسية لعقد التأمين، أنواعه المختلفة. وكذا الوقوف على تقييم الأداء في شركات التأمين.

الفصل الثالث على دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT وكالة خنشلة-271- فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة الوضعية المالية للشركة من خلال أدوات التشخيص المالي المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، ومعرفة مركزها المالي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص الأول لتقديم الشركة محل الدراسة من خلال التطرق إلى نشأتها وأهم المنتجات التي تقدمها والقيام بتحليل نشاطها. أما المبحث الثاني يتم فيه إسقاط الدراسة النظرية على الشركة خلال الفترة 2015 - 2016 وتقييم الأداء المالي لها.

الفصل الأول

التشخيص المالي للشركة

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

يعد التشخيص المالي أداة فعالة لتقييم الوضعية الحقيقية للشركة، وذلك من خلاله إبراز نقاط القوة والضعف. فالتشخيص هو الأداة الناجعة التي تساعد الشركة على اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية، وتتم عملية التشخيص بمرحلتين هما فحص خارجي لمكونات محيط الشركة، وفحص داخلي للوضعية المالية للشركة.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التشخيص المالي في الشركة بشيء من التفصيل وكذلك أهم التعريفات التي أسندت له وأقسامه، وكذا التشخيص المالي بشكل خاص (تعريفه - أهدافه خطواته وطرقه)، أهم مراحل التشخيص المالي من تحليل الهيكل المالي، تقييم النشاط والنتائج، تقييم المردودية وتحليل التدفقات المالية.

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي:

❖ المبحث الأول: مدخل حول التشخيص المالي للمؤسسة؛

❖ المبحث الثاني: مراحل التشخيص المالي.

المبحث الأول : الإطار النظري للتشخيص المالي

يواجه المسير المالي صعوبات ومشاكل متعلقة بالوضعيات المالية المتباينة للشركة وهذا يوجب عليه اتخاذ قرارات ناجحة وفعالة من خلال إجراء عملية لتشخيص الوضع المالي للشركة.

كما تم ذكره سابقا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التشخيص وأقسامه، التشخيص المالي، أهدافه، خطوات وطرقه الذي من خلاله تتحدد أهم القرارات المتعلقة بالعملية التمويلية.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص

يعد التشخيص احد أهم المسؤوليات التي يقوم بها داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص في الخروج بأهم القرارات. وسيتم التطرق إلى مفهوم التشخيص مفهوم التشخيص وأقسامه.

1- تعريف التشخيص

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التميز بين الصحيح والخطأ وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استنادا لأعراضه، أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فيعني اكتشاف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الشركة.¹

ومن أهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص في الشركة لدينا:

- يعرف على انه: " القيام بمجموعة من التحاليل والفحوصات لشخص معين وهذا لمعرفة علته انطلاقا من أعراض يستدل بها الشخص".²

¹ - نوال كنعان، (1996): اتخاذ القرارات الإدارية، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط3، ص: 115.

² - Kamel Hamid, (1995): Diagnostic et Redressement D'entreprise, Ed Rissala, Alger, P: 22.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

- ينظر إليه على انه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للشركة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي يتعين المحافظة عليها والتي يجب تعيينها.¹

- يعرف التشخيص على انه " القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها وتنظيمها وتفتح على اقتراحات بالتطور بناء على هذه المعلومات يتم توجيه المسؤولين بهدف تحسين قدرات الشركة".²

وعليه فالتشخيص يعد أداة لكشف نقاط القوة ونقاط الضعف في كل جوانب نشاطها وهذا قصد القيام بتحليل علمي بهدف وضع إستراتيجية عمل مستقبلية تساعدها على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائمة، وأهمية التشخيص تكمن في أهمية الكشف والحصول على المعلومات فالقيام به بصفة دورية ومستمرة تسمح للشركة من مواجهة التقلبات التي تحدث في المحيط الذي تنشط به الشركة.

2- الأقسام الرئيسية للتشخيص

يعمل التشخيص على كشف أسباب الاختلالات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للشركة وهناك عدة تقسيمات للتشخيص وهذا على حسب نظرة المشخص بالشركة والهدف من عملية التشخيص.

وهذه التقسيمات تشمل مايلي:³

2-1- التشخيص الاستراتيجي

يعد التشخيص الاستراتيجي من المهام الضرورية في الإدارة فهو يعتبر المرجع الأساسي في صياغة الإستراتيجية العامة بالشركة، حيث يتيح كشف المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف على ما بحوزة الشركة وما يجب أن تتوفر عليه من وسائل وموارد.

¹- Alain Marion, (1999): Le Diagnostique D'entreprise Méthode Et Processus, Ed Economica, Paris, France, P: 10 - 11.

²- Tugrul Etamer Et Roland Calori, (1998): Diagnostic Et Décisions Stratégiques, Ed Dunod, Paris. P: 21.

³ - Vincent Plauchu, Akim A. Tairou, (2006): méthodologie, du diagnostic d'entreprise, Ed Harmattan, France, p: 14 - 22.

كما يعمل التشخيص الإستراتيجي على:

- تحليل السوق من خلال متابعة نموه وتطوره.
- إدراك قواعد العمل في كل الأقسام والفروع بالشركة.
- تحديد مواطن القوة والضعف في جميع مجالات نشاط الشركة.
- تحديد تخطيط استراتيجي متناسق ومتكامل لمختلف خيارات الشركة على المدى المتوسط والطويل.

2-2- التشخيص الوظيفي

تتمثل وظيفة الشركة عموماً في التجارة والصناعة وكذا الجانب الاجتماعي وعليه ففي

مجال التشخيص الوظيفي نجد:

2-2-1- التشخيص الصناعي

يعتبر التشخيص الصناعي كأداة لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة في المجال الصناعي حيث يقوم بتقييم وسائل الإنتاج ومدى استجابتها لمتطلبات العمل وتقييم وسائل الإنتاج إذ انه يقوم على:

- تقييم حالة وسائل الإنتاج: من خلال التأكد من صحة التجهيزات ومقارنتها بتجهيزات المنافسين وهذا لتقدير المدة المحتملة للاستعمال.
- تقييم التكلفة المخصصة بالبحث ونتائج التطوير.

2-2-2- التشخيص التجاري

يهدف التشخيص التجاري إلى تحديد موقع الشركة بالنسبة لمحيطها وهذا على المستوى الاستراتيجي والتسويقي.¹

❖ على المستوى الاستراتيجي

حيث يهدف إلى تحليل:

- **الوضعية الإستراتيجية للشركة:** تعد دراسة الموقع الإستراتيجي عملية ضرورية حيث يؤثر على تقييم الشركة وكذا يبرز مكانة الشركة في السوق الذي ينشط فيه ومدى قدرتها على المنافسة.

¹-Christian Michon, (1997): Le Diagnostic Commercial de l'entreprise, Ed Dunod, Paris, P:36.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

- **الزبائن:** يتوجب على الشركة المعرفة الجيدة لزيائنها وتحديدهم حيث أن استمرارها متوقف عليهم ويتم هذا بتحديد:

- أهمية و مردودية كل زبون.
- عدد الزبائن والتوزيع الجغرافي لهم.
- العلاقة بين الشركة والزبائن.
- أهم الأخطار التي قد تواجههم في الشركة.

❖ على المستوى التسويقي

وفي الجانب التسويقي يتوجب الاهتمام ب:

- **المنتجات وسياسة الأسعار:** حتى تتمكن الشركة من تحديد المنتجات التي ستقوم ببيعها وتقدير حصتها السوقية يتوجب على المشخص دراسة وتحليل:
 - دورة المنتج (حياة المنتج).
 - الأسعار المطبقة وعلاقة المنتج بالسعر.
 - مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف خاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي.
 - مدى تنوع المنتجات وقابليتها بالتجديد.
- **التوزيع والإشهار:** قد تواجه الشركة جملة من الصعوبات والمشاكل بسبب عدم ملائمة شبكة التوزيع لسياسة الشركة أو عدم تناسب دعايات الإشهار مع المنتج أو الخدمة المقدمة من قبل الشركة وعليه يجدر على الخبير ما يلي:
 - ترقية برنامج البيع الخاص بالشركة.
 - التأكد من مدى فعالية خدمات ما بعد البيع.
 - تحديد نوع شبكة التوزيع المتبعة ومدى ملائمتها.

2-2-3- التشخيص الاجتماعي

ونقصد بالتشخيص الاجتماعي تشخيص الموارد البشرية وهذا من خلال تقييم الطاقة البشرية بالشركة، ويشتمل على قياس أداء المسؤولين الإداريين، حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة فيما يتعلق بمجال العلاقات الاجتماعية.

ويهدف التشخيص الاجتماعي إلى:

- تقديم نوعية تسيير الموارد البشرية.
- إبراز أهمية الموظفين والعمال في كل قسم من أقسام الشركة.
- تحليل هيكل التكاليف الاجتماعي.

2-3- التشخيص المحاسبي والمالي¹

تعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية من بين الوظائف الأساسية في الشركة حيث يتم تشخيص هذه الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن المالي وتنظيم السيولة.

2-3-1- التشخيص المحاسبي

يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات الشركة والتي تشمل حسابات الأمم والنتائج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية والتي تم على أساسها تقدير الأرباح، وتعتمد هذه الدراسة على المراقبة الداخلية وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة ومحاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

2-3-2- التشخيص المالي

يسمح لنا التشخيص المالي للشركة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة والضعف لديها وكذا الموقع الذي تحتله في ظل التغيرات البيئية المؤثرة عليها، حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة وسنتطرق للتشخيص المالي بالتفصيل.

¹-Kamel Hamdi, Opcit, P: 113.

المطلب الثاني: التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية. إذ يقوم بتحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لاتخاذ القرار، ومنه فعملية التشخيص المالي تعتبر من ابرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة التي تنعكس ايجابيا على المؤسسة.

1- تعريف التشخيص المالي

يمكن تعريف التشخيص المالي على النحو التالي:

- "يعرف التشخيص المالي بأنه مجموعة من الأساليب والطرق الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".¹
- " التشخيص المالي على انه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من اجل استخراج نقاط القوة والضعف".²

2- أهداف التشخيص المالي

- يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلي:³
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

¹ - أوليد لحياي، (2004): الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص:21.

² -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006): التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط1 ، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان الأردن، ص: 40.

³ - عباس عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي(2008): التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ص، ص:21-22.

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفه عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من التوازن المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال المنشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.

المطلب الثالث: خطوات وطرق التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بعدة خطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، كماله عدة طرق للقيام به.

1- خطوات التشخيص المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطوات التشخيص المالي تتمثل فيما يلي:¹

1-1- التشخيص الجيد للنشاط

يشتمل التشخيص الجيد للنشاط كل ما يتعلق بنشاط الشركة من :

1-1-1- تحليل السوق

ويتمثل في دراسة نمو السوق الذي يتم من خلال تحديد:

- قيمة السوق.
- مخاطر السوق.
- الحصة السوقية؛ ونوع المنافسين.

¹ - ناصر دادي عدون، (1999): تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر ، ص، ص: 11-

1-1-2- تحليل المنتج

وهذا من خلال تحليل كل من :

- قدرة الشركة على تطوير نشاطاتها وابتداع أنشطة جديدة.

- نظام الإنتاج وكذا أهم الاستثمارات.

1-1-3- تشخيص مراحل التصنيع

وهذا بإتباع كل المراحل التي تقع أثناء العملية الإنتاجية من أول مرحلة استخدام المواد

الأولية إلى غاية المنتج النهائي بالتطرق لمختلف التكاليف والمصاريف.

1-1-4- تحليل شبكات التوزيع

حيث تعمل على:

- تعريف المنتج للزبائن.

- وكذا التخزين.

❖ **تقديم الخدمات:** من خلال شروعات المنتج، خدمات ما بعد البيع والخطر الذي يواجهه

شبكات التوزيع تكمن في حالة عدم ضمان تأدية وظيفتها خاصة نتيجة عدم إيصال المعلومات الخاصة بالمنتج إلى المستهلكين.

❖ **المستخدمين:** وهم الأطراف المحيطة بالشركة وتشمل (المساهمين سواء الداخليين أو

الخارجين والمسيرين) وهم الأطراف المسؤولين عن القرارات المتخذة في الشركة.

1-2- تشخيص الخيارات المحاسبية المعمول بها في الشركة

وهذا من خلال الاستعانة بتقارير محافظي الحسابات والمدققين حيث يشتمل هذا التقرير على

كل من:¹

- المبادئ المحاسبية وتقنيات التجميع.

- التقارير المالية.

- نسب المؤونة.

- المحزونات.

1- رفاع توفيق، (2002): محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، ص: 22.

وهذه الخطوات يجب أن تمر بأربع مراحل التالية:

1-2-1 - خلق الثروة

وهذا وفق تحديد رقم الأعمال إما بالسعر أو الكمية من خلال تحليل الهوامش وما مقدار رقم الأعمال حيث أن الشركة التي هي في مرحلة النمو ليس لها نفس أهمية الإحصاءات في إبراز قوة الدورة التشغيلية ونتائجها، وهذا وفق:

- تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير.

- **أثر المقص** : وهي آلية رياضية بسيطة تبرز الاختلاف في المنتج و التكاليف حيث تسمح بفهم الميكانيزمات الاقتصادية والوضع الإستراتيجية للشركة حيث تبرز لنا تباين النتيجة .

1-2-2 - تشخيص الاحتياجات المالية

إذ يمكن للشركة أن تتجه عند الاحتياج إلى:

- ❖ **الاحتياج في رأس المال العامل**: وهو رصيد الحسابات في الميزانية حيث مستوى الاحتياج لرأس المال العامل يعني عن نوعية الوضعية الإستراتيجية بالشركة وعليه لما يكون احتياج في رأس المال العامل ضعيف أو سالب يعد عامل استراتيجي جد ملائم في تنمية سياسة النمو في الشركة.

- ❖ **الأصول الثابتة**: تعتبر من أوجه التمويل الضرورية التي تلجأ إليها الشركة من اجل مواجهة المخاطر المالية مثل:

- مخاطر تغير أسعار الصرف.
 - مخاطر تقلبات أسعار الفائدة مخاطر نقص السيولة.
 - مخاطر التضخم.
- وذلك من خلال تمويل نفسها من تدفقات الخزينة.

2- طرق التشخيص المالي

يتطرق التشخيص المالي إلى مجموعة من الطرق وهي:¹

2-1- التشخيص التطوري

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية من خلال تحلي الوضعيات المالية السابقة من اجل تشخيص الوضع الحالي والتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية، ومن اجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي مالي متطور وفعال. ويرتكز التحليل التطوري على العناصر التالية :

2-1-1- تطور النشاط

من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

2-1-2- تطور أصول المؤسسة

الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها ليبيين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة وبعد مؤشرا عن الوجهة إستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.

2-1-3- تطور هيكل دورة الاستغلال

يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من اجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

2-1-4- تطور الهيكل المالي

يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها وتأثير الاستدانة على المردودية.

¹ - الياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره ، ص، ص: 49 - 51.

2-1-5- تطور المردودية

تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو، واحدة من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2-2- التشخيص المالي المقارن¹

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم واغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة و الأدوات أو المؤشرات المالية. ويهدف المشخص إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط.

2-3- التشخيص المالي المعياري

وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمر لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات مختصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير.

¹ - رفاق توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

المبحث الثاني: مراحل التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد مواضع القوة والضعف خلال الدورة المالية للمؤسسة من أجل ضمان السير الفعال لنشاط المؤسسة في المستقبل. وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

المطلب الأول: التحليل المالي الساكن (التحليل الأفقي)

إن الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية مع وجوب عدم التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية وهذا اعتماداً على المنظور المالي والمنظور الوظيفي.

1- المنظور المالي (تحليل الهيكل المالي)

يرتكز المنظور المالي على دراسة جملة من المؤشرات المالية التي تتجسد في مايلي:

1-1 - الميزانية المالية

وهي مصنفة على أساس متجانس على حسب السيولة في جانب الأصول وعلى أساس الاستحقاق في جانب الخصوم حيث تسمح بتقييم الذمة المالية للشركة في وقت معطى.¹ وعليه فالميزانية المالية تتكون من العناصر الأساسية التالية وهي:

1-1-1 - عناصر الأصول

تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختام بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

1-1-2 - عناصر الخصوم

تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق بالترج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

1-2- رأس المال العامل

تسمح الميزانية المالية بتحديد:

- رأس المال العامل.

- مؤشر الملاءة.

حيث يعتبر رأس المال العامل مؤشر يوضح طريقة تمويل الأصول الأكثر من سنة ومدى درجة تغطية الديون القصيرة الأجل من قبل الأصول قصيرة الأجل.

حيث يمثل هامش أمان مالي للشركة ويمكن حسابه وفق الطريقتين التاليتين:

1-2-1- أسفل الميزانية

يتم بمقارنة الأصول المتداولة والخصوم الأقل من السنة.

1-2-2- أعلى الميزانية

يتم بمقارنة الأصول الثابتة مع رأس المال الدائم ، وهو ما يطلق عليه بالتوازن المالي الأدنى إلا أنه حسب طبيعة الديون القصيرة الأجل فهي تستحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحقيق الأصول. أي أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل القيام بتحصيل حقوقها لدي الغير وهو ما يضعها أمام حالة صعبة اتجاه دائنيها لذا لا بد على المؤسسة أن توفر هامش (فائض) من الأموال الدائمة التي تزيد عن حاجتها من تمويل الأصول الثابتة، بالمقابل تفوق الأصول المتداولة مجموع الديون القصيرة الأجل.

حيث يحسب رأس المال العامل بالشكل التالي: ¹

أسفل الميزانية

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{أصول ثابتة}$$

¹ - اليمين سعادة، (2009): استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العنمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، بانتة، ص: 59.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

1-3-3- نسب الميزانية المالية

حتى تتمكن أكثر من فهم التحليل المالي للميزانية يتوجب عليها فهم النسب التالية:

1-3-1- نسب السيولة

تعكس مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها قصيرة الأجل باستخدام مجموعة الأصول.

$$\text{نسب السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-3-2- نسبة الملاءة المالية

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها من قبل مجموع أصولها.

$$\text{نسب الملاءة المالية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

2- المنظور الوظيفي (تحليل هيكل الاستغلال)

يرتكز المنظور الوظيفي للشركة من خلال الفصل بين النشاطات الرئيسية للشركة، لكن قبل تحليل الهيكل المالي والتوازن المالي للشركة يتوجب أولاً التقريب الوظيفي للميزانية وهذا عن طريق دراسة الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل وكذا وظائف الشركة.

ويقوم بدراسة كل من:

1-2- الميزانية الوظيفية

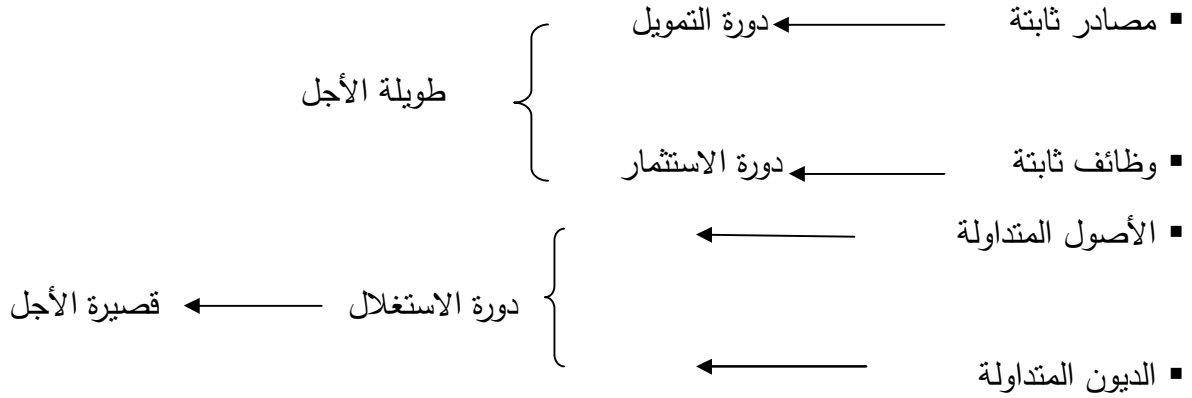
" هي ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة."¹

¹ - دردوري لحسن، (2014-2015): مطبوعة التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 29.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

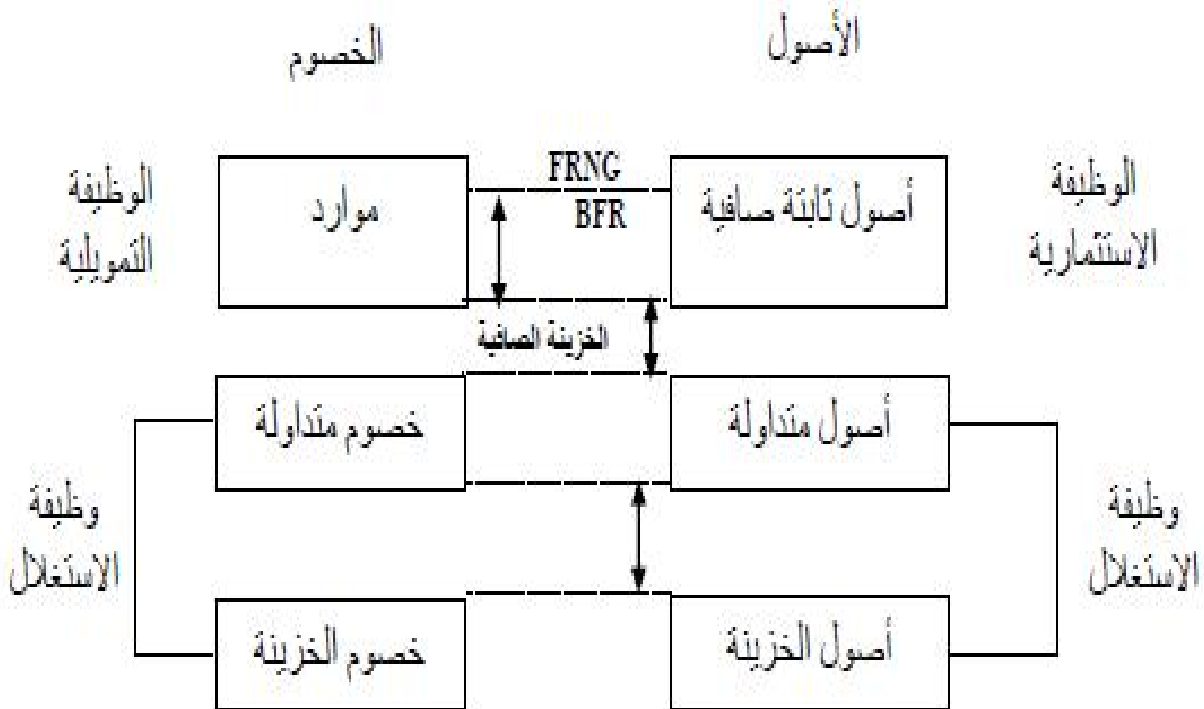
إذ تمثل صورة الهيكل المالي في وقت معطي وتسمح بـ:

- تقييم الاحتياجات المالية الثابتة والمتداولة وكذا المصادر.
 - تحقيق التوازن المالي بين موارد التمويل واحتياجات التمويل.
- إن الميزانية الوظيفية تشمل على أربع عناصر مهمة هي:



حيث يتم تقييم الوظائف الثابتة والأصول المتداولة بالقيمة الخام.

الشكل رقم (01): إظهار الوظائف المتأصلة في الميزانية المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين

2-2- النسب الهيكلية

تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة¹.
وتساعد النسب الهيكلية إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي لها وذلك من خلال مايلي:

2-2-1- نسب تمويل الوظائف الثابتة

وتعكس مدى تغطية الوظائف الثابتة بالموارد الثابتة، ونقصد بالوظائف الثابتة كل من الوظيفة التمويلية والاستغلالية أي يجب تغطية كل المصاريف المتعلقة بالوظائف الثابتة للمؤسسة بالموارد الثابتة.
وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب تمويل الوظائف الثابتة} = \frac{\text{المصادر الثابتة}}{\text{الوظائف الثابتة}}$$

2-2-2- نسب الاستقلال المالي

وتعكس هذه النسبة القدرة على تغطية ديون الشركة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب الاستقلال المالي} = \frac{\text{مصادر خارجية}}{\text{الديون}}$$

2-2-3- نسبة تغطية الأصول المتداولة برأس المال العامل العام

تشير إلى الجزء من رأس المال العامل الممول بالأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الأصول المتداولة برأس المال العامل} = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

1- مليكه زغيب، (2005): مداخلة بعنوان تأثير الهيكل المالي على القيمة السوقية للمنشأة، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص: 77.

المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي (تقييم النشاط والنتائج والمردودية)

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يجعلها تلتزم بتقييم أدائها المالي خلال دورة نشاطها، ونظرا لعدم إمكانية الشركات من تغيير أدائها المالي للفترات السابقة فإن عملية تقييم أدائها خلال الفترات السابقة سيعد خطوة أولى وهامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه الشركات.

1 - تقييم النشاط والنتائج

يهتم هذا النوع من التقييم بتحليل الكيفية التي تحقق من خلالها الشركة نتائجها المسطرة وكذا الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وهذا باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير SIG (les soldes intermédiaires de gestion)، وهي أرصدة تحسب انطلاقا من العناصر الممتدة من حساب النتائج، حيث تسمح دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير ب:¹

- فهم معلومات النتيجة الصافية.

- المتابعة للأماكن والأوقات الخاصة بتقييم الأداء والمردودية لنشاط الشركة فهي أرصدة توضح المراحل التي تشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة .

- الأرصدة الوسيطة للتسيير ينادي بها مراكز الميزانية تختلف عن المخطط المحاسبي حيث يسمح بمقارنة أحسن بالأرصدة الوسيطة للتسيير في الوقت والمكان.

وهناك أربع معالجات مستهدفة:

- الإعانات بالاستغلال والتي تعتبر كتتمة لرقم الأعمال.
- تكاليف الموظفين المؤقتة وتوزيعات الأجور تضاف إلى تكاليف الموظفين لتشكيل تكاليف العمالة.
- دفع (الضرائب، الرسوم المدفوعات.....)، عامل المستهلك الخارجي.

¹ -Mondher Bellaalah, (2004): Gestion Financière, 2^{ème} édition, Ed Economica, Paris, P: 129.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

- مرسوم الائتمان بكفالة تقسم إلى قسمين قسم مخصص للاهتلاك وقسم آخر للتكاليف المالية.

وحساب الأرصدة الوسيطة للتسيير يسمح بحساب كل نسبة معينة من قبل المحلل:

- **تقييم النشاط:** تباين مؤشرات النشاط (رقم الأعمال، القيمة المضافة).

- تقييم القيمة المضافة.

- **الربحية:** القدرة على الوصول إلى هامش الربح أو الدوران لمستوى النشاط.

- **المردودية المالية والاقتصادية:**

القدرة على الوصول إلى دوران موارد الاستثمار في الشركة.

1-1-1 - نسب النشاط :¹

تعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصرها إلي مبيعات ومن تم إلى سيولة وأرباح.

وتتمثل في النسب التالية:

$\frac{\text{رقم الأعمال (للسنة } n) \text{ _ رقم الأعمال (للسنة } n-1)}{\text{القيمة المضافة (للسنة } n-1)}$	=	معدل نمو رقم الأعمال خارج الرسم
---	---	---------------------------------

تقييم رقم الأعمال يسمح من قياس معدل نمو الشركة.

$\frac{\text{القيمة المضافة (للسنة } n) \text{ _ القيمة المضافة (للسنة } n-1)}{\text{القيمة المضافة (للسنة } n-1)}$	=	معدل القيمة المضافة (للسنة } n-1)
---	---	-----------------------------------

تقييم القيمة المضافة يؤثر أساسا على النمو .

1-2-2 - نسب تقييم القيمة المضافة

وتشمل في النسب التالية:

$\frac{\text{تكاليف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	=	الحصة من القيمة المضافة (للعاملة)
--	---	-----------------------------------

1- عاطف وليد، (2008): التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص: 89.

إجمالي فائض التشغيل	=	الحصة من القيمة المضافة (عامل رأس المال)
القيمة المضافة		

2- تقييم المردودية

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وتعد نسب المردودية من المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرار التمويل والاستثمار.

ونسب المردودية مستمدة من مبادئ الأرصدة الوسيطة للتسيير من خلال تسهيل مستوى التقدير الذي قد يرتبط بمدى اتساع قطاع النشاط. وتتمثل هذه النسب في:

- مردودية الاستغلال (مردودية صناعية، تجارية قبل مسك الحسابات لتكاليف التمويلية والجبائية).

- المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

2-1-1-2 مردودية الاستغلال

وتشمل على النسب التالية:¹

2-1-1-2-1 الأداء

وتتمثل في النسب التالية:

❖ الهامش الإجمالي

هذه النسب تتناولها حصر المؤسسات ذات النشاط التجاري حيث تسمح بإبراز قدرة الشركة على الوفاء بالتكاليف الهيكلية.

الهامش التجاري	=	الهامش الإجمالي
رقم الأعمال التصاعدي		

¹ - إلیاس بن ساسي و يوسف قريشي، (2011): التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص، ص: 281-

❖ معدل القيمة المضافة

هذا المعدل تستعمله حصريا المؤسسات ذات النشاطات التحويلية، حيث تعكس قدرة الشركة على توليد الثروة من السلع والخدمات المشتراة من أطراف ثالثة، تقدير معدل القيمة المضافة لا يحكم مسبقا على ربحية النشاط (من حيث القيمة المستهلكة فقط من أطراف ثالثة التي اتخذت في الحساب).

القيمة المضافة	=	معدل القيمة المضافة
الإنتاج		

❖ توزيع القيمة المضافة

الثروة التي خلقتها الشركة أو القيمة المضافة مقسمة بين: الموظفين، المقترضين، الشركة وملاكها، الدولة.

هذا التقرير يعبر عن نسبة القيمة المضافة للموظفين في شكل أجور واستبعاد كل الاشتراكات.

❖ العائد على حقوق المساهمين من القرض

المصاريف المالية تعطى عادة أهمية الفوائد ولكن في الناتج جزء من العناصر أيضا تختلف في تبادل الخسائر الناجمة عن بيع القيمة المنقولة التي من الواضح أنها ليست العائد على حقوق المساهمين وبالتالي تتغير معنى هذه النسبة وينبغي أيضا الأخذ في الحسبان العمولات التي تتقاضاها البنوك والتي تحسب في الخدمات البنكية.

من جهة أخرى بعض الشركات تخرج منتجات مالية تحقق أعلى مصاريف مالية مدعمة.

المصاريف المالية	=	العائد على حقوق المساهمين من القرض
القيمة المضافة		

2-1-2- الربحية نفسها

إجمالي أرباح التشغيل	=	مردودية إجمالي أرباح التشغيل
الإنتاج		

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

تعتبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على:

- الحفاظ على أدوات الإنتاج في الدولة.

- سداد المصروفات، والضرائب.

- مكافأة الشركاء على الدخل من النشاط الحالي.

نتيجة الاستغلال	=	صافي أرباح التشغيل
رقم الأعمال		

هذه النسبة تعكس ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي بدفع المقرضين والشركاء والاستيلاء على الضرائب.

2-2-2- المردودية المالية 1

وتتمثل في رأس مال المؤسسة إذ تعتمد على الفائض المالي الموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن. وبالتالي تحقيق مردودية أفضل.

2-2-2-1- مردودية النشاط

التدفق النقدي	=	مردودية النشاط
رقم الأعمال		

تعبّر هذه النسبة عن فعالية الشركة من حيث إنتاج السيولة وفقاً لمستوى النشاط (قياساً على رقم الأعمال).

2-2-2- القدرة على سداد القروض الهيكلية

تسمح هذه النسبة بفهم القدرة على توليد النقدية من قبل الشركة حيث هذا التحليل يستكمل استعراض القدرات ونسب الديون وعن التكاليف المالية بالمقارنة مع نتائج الاستغلال. وتحسب بالعلاقة التالية:

الالتزامات المالية (متوسطة وطويل الأجل)	=	القدرة على سداد القروض الهيكلية
التدفق النقدي		

1- عبد الستار مصطفى الصحن و سعود جايد العمري، (2006): الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، ص: 56.

3-2-2- المردودية المالية

تعكس هذه النسبة ربحية رأسمال المستثمر من قبل الشركاء في الشركة.

النتيجة الصافية	=	المردودية المالية
الأموال الخاصة		

3-2- المردودية الاقتصادية¹

وهي تعبر عن النتائج التي تحققت في العناصر الأساسية في تسيير الشركة حيث تعد واحدة من المعايير المستخدمة لقياس مستوى الثروة في الشركة وأيضاً للحكم على الأداء للشركة.

النتيجة الصافية	=	معدل المردودية الاقتصادية
الموارد الثابتة		

حيث تعبر عن قدرة الشركة على اتخاذ التدابير لإعادة الأموال المقدمة من المساهمين والمقترضين.

المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي (تحليل التدفقات المالية)

يعد تحليل التدفقات المالية أكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل للذمة المالية، حيث يمكن من خلاله استخدام جداول التدفقات المالية وتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض. كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف الشركة.

¹ - Jean Peyrard, (1999) : Analyse financiers, 8ème éd, Ed Vuibert, Paris, pp: 181-182.

1- قائمة التدفقات النقدية

هو عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات و متحصلات لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.¹ ويهدف هذا الجدول إلى:²

- تقييم نتائج الاختيارات الإستراتيجية للقادة على خزينة الشركة.
- تقييم الملاءة المالية للشركة.
- تحليل مصدر الفائض والعجز في الخزينة.
- دراسة استعمالات مصادر الخزينة.
- قياس احتياجات التمويل الخارجية.
- صنع التوقعات.

وقبل التطرق لجدول تدفقات الخزينة يوجب معرفة العناصر التأسيسية للخبزينة حيث تتشكل من عناصر الميزانية الذي يستبعد فيها العناصر خارج الميزانية إلى أن يحين أوان تسديدها للنتائج المتوقعة.

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{نقدية موجبة} - \text{نقدية سالبة}$$

2- جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.³

1- فايز سليم حداد، (2009): الإدارة المالية، الطبعة 2، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 40.

2- شناي عبد الكريم، (2008-2009): تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص: 62.

3- زين عبد المالك، (2015): القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال (وحدة الحراش)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: 35.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

تدفقات الخزينة تضم ثلاث عناصر كل على حسب وظيفتها:

2-1- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات النشاط

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتشمل:

- المقبوضات والمدفوعات الخاصة بدورة الاستغلال.
- المصروفات و المنتوجات والاستثناءات.
- توزيعات الأجر والضرائب على المؤسسات .

2-2- تدفقات الخزينة المتعلقة بعمليات الاستثمار

ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.

وتشمل :

- دفعات ومقبوضات إيصالات البيع أو تكاليف السلع أو القروض.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.

2-3- تدفقات الخزينة المتعلقة بالعمليات التمويلية

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمشروع.

وتشمل :

- النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.
- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمنشأة إصدارها.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.
- النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والرهنات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.

3- نسب السيولة المشتقة من جدول تدفقات الخزينة

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:¹

3-1- نسبة تغطية النقدية

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية. وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية	=	نسبة تغطية النقدية
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية التمويلية		

3-2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون.

وتحسب كمايلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	=	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
فوائد الديون		

3-3- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

وتحسب كمايلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	=	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الاحتياجات النقدية الأساسية		

1_ منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، (2008): التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، عمان، ص، ص: 164-166.

الفصل الأول: التشخيص المالي للشركة

3-4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسداد الديون طويلة الأجل.

وحسب بالطريقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من ا.ت إلى مدفوعات = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
الديون طويلة الأجل
الاحتياجات النقدية الأساسية

3-5- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية

تبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمارات في الموجودات طويلة الأجل.

وتحسب وفق مايلي:

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة	=	التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية
الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من		التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		

خلاصة الفصل

يعد التشخيص المالي ضرورة قصوى لرسم الإستراتيجية المالية والتخطيط المالي، الذي من خلاله يتم تشريح الوضعية المالية الماضية للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية للمؤسسة، للتمكن من إصدار حكم صادق وتحلي سليم عن نشاط مردودية وشروط توازن المؤسسة، والقيام بتقديرات تركز من وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة، وكذا إبراز نقاط القوة والضعف في جميع جوانب نشاط الشركة وهذا حتى تتمكن الشركة من مواجهة تقلبات المحيط.

خلال دراسة التشخيص المالي تم استخلاص مفهوم التشخيص المالي حيث يعتبر عملية تحليل الوضعية المالية للشركة واستخراج نقاط القوة والضعف داخل الشركة ذات الطبيعة المالية. ومن أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي نجد تحليل الهيكل المالي وهذا من المنظور الوظيفي والمنظور المالي وكذا تقييم النشاط والنتائج وهذا باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وتقييم المردودية وتعد أداة أو وسيلة تسمح بمقارنة النتائج المحققة مع الوسائل المستخدمة، وتشمل مردودية الاستغلال المردودية الاقتصادية والمردودية المالية وأخيرا تحليل التدفقات المالية أو تدفقات الخزينة وهذا باستخدام جداول تدفقات الخزينة.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي
في شركات التأمين

لفصل الثاني: تقييم الأداء في شركات التأمين

تمثل شركات التأمين قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بتجميع المدخرات ثم استثمارها وتعويض المؤمن له عند تحقق الخطر، وهذا ما يكفل الاستقرار الاجتماعي في حالة الخسائر المعنوية وكذا ضمان الاستقرار الاقتصادي في حالة حدوث خسائر مؤمن عليها في القطاعات الاقتصادية (صناعة، تجارة)، مما يوجب متابعة أداء شركات التأمين للتحقق من مدى إمكانياتها للقيام بالدور المنوط بها.

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التأمين والعناصر الأساسية لعقد التأمين، أنواعه المختلفة والتنظيم القانوني والرقابي له في الجزائر، وكذا الوقوف على تقييم الأداء في شركات التأمين.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين.
- ❖ المبحث الثاني: مدخل التقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين

يواجه الإنسان في حياته من الخلفة العديد من الأخطار، والتي يتعرض لها أثناء تعاملاته لتسبب له خسائر مادية كانت أو معنوية، وقديما كان يواجه هذه المخاطر بمفرده، فاهتمت بعد ذلك الجماعات بالبحث عن وسائل لمواجهة هذه الأخطار، ومن هذا المنطلق ظهر ما يعرف بالتأمين.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين

يلعب التأمين دورا هاما في المجتمعات الحديثة فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها الكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

1 - النشأة

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك، خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، اهتدى الرجل الاقتصادي إلى ما يعرف بالقرض البحري من أجل ضمان سلعته، فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالا مسبقا من مالك رؤوس الأموال، ويتعهد له بإرجاعها في حالة ما إذا وصلت السفينة بسلام، أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض، ومن هنا نلاحظ وكأن مؤسسة التأمين تتمثل في مالك المال والمؤمن هو التاجر، فإذا أهلكت السلعة دفع صاحب المال التعويض وهو القرض، أما إذا وصلت بسلام دفع التاجر قسط التأمين وهي الفائدة. أما فيما يخص تقنين التأمين فقد كان من طرف المشرع الفرنسي في القرن 17 ويرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك، والتي تتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار والمحيطات، وتلاها كل من إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، كما أنشئت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية.¹

¹ - أقاسم نوال، (2001): دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 38.

كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزل وحوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية وانتشار الآلات في القرن 19، فظهر التأمين على المسؤولية والتأمين على حوادث المرور والتأمين على الحياة، واكتملت الصور المختلفة للتأمين للقرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة، فكان التأمين على النقل البري والجوي ومحاضر الحرب والتأمين على الزواج والأولاد.

2- تعريف التأمين والعناصر الرئيسية لعقد التأمين

لقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار، التوفير، لكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة وهدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة، فتضمن له الأمن والأمان، ومن هنا اشتقت كلمة التأمين.

2-1- تعريف التأمين

لقد اختلف الفقهاء في تحديد للتأمين، فمنهم من يركز على التعريف الاقتصادي والآخر على التعريف القانوني، سيتم اخذ بعض التعاريف كالآتي:

- 1- "التأمين عمل من أعمال التنظيم والإدارة لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه، فالتأمين ماهر إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل في مجموعات كبيرة من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة."¹
- 2- "التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له"²
- 3- "التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر"

3

1- إبراهيم علي وإبراهيم عبد ربه، (2003): التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص: 49.

2- إبراهيم أبو النجا؛ (1989): الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص: 45.

3- أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

وباختصار نستنتج بأن التأمين هو عبارة عن العقد بين المؤمن و المؤمن له. فيلتزم الأول بدفع القسط، والثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر، ويعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية وتحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد وغير مستبعد في آن واحد.

2-2- العناصر الرئيسية لعقد عملية التأمين

إن العملية التأمينية على اختلاف نوع التأمين المترتبة وفقه متفقة في وجود عناصر العقد التأميني من حيث الشكل العام رغم اختلاف متفاوت في محتواها، وهي تشمل العناصر الأساسية التالية:

2-2-1- عقد التأمين

عقد رضائي (ليس بعد إذعان) أي لا بد من وجود إيجاب وقبول حيث تتقابل إرادتي التعاقد، فإن تقابلتا تم العقد وأصبح ملزم للطرفين، فيتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في العقد، مقابل أن يقوم الطرف الثاني المؤمن له والذي يريد أن يحول الخطر على عاتقه لدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة، على أن تحقق له قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه.¹

2-2-2- وثيقة التأمين

وتعرف أيضا ببوليصة التأمين حيث يتم إصدارها من طرف المؤمن، وتعد وسيلة لإثبات العقد وتنظيم هذا الاتفاق.

2-2-3- أطراف التعاقد

يشتمل أطراف التعاقد أو العقد على:²

❖ الطرف الأول

المؤمن، أي الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.

❖ الطرف الثاني

المؤمن له أو المستأمن، وهو الشخص أو صاحب الشيء موضوع التأمين أو المنفعة فيه،

¹ - أقاسم نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² - مصطفى محمد جمال، (1999): أصول التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، ص: 146.

يكون ملزما قانونيا وبموجب عقد التأمين وفق ما تؤكد وثيقة التأمين بدفع أقساط منتظمة أو قسط معين يكون في الغالب أقل نسبيا من قيمة التأمين المستحق، على أن يكون من حق هذا الطرف المؤمن له مقدار التعويض عند تحقق الخطر.

2-2-4- قسط التأمين

ويسمى أيضا مقابل التأمين أي ما يقوم المؤمن له أو المستأمن بدفعه إلى المؤمن الذي يقوم بالتغطية التأمينية على خطر معين، أي هو ما يدفع من طرف المؤمن له مقابل قيام المؤمن بدفع قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه.¹

2-2-5- مدة التأمين

من الأسس الرئيسية لعقد التأمين تحديد الفترة الزمنية في الوثيقة التأمينية، وهذا بالاتفاق على تاريخ بداية سريان الوثيقة وتاريخ انتهاء سريانها، أي يتم تحديد المدة التي يتمتع المؤمن له خلالها بالتغطية التأمينية من قبل المؤمن، لأنه لا يحق للمؤمن له المطالبة بمبلغ التأمين أو أي تعويض إذا تم وقوع الخطر وتحققت الخسارة المالية في وقت عدم سريان التأمين.¹

2-2-6- مبلغ التأمين

قيمة التعويض، يمثل التزام المؤمن اتجاه المؤمن له أو المستفيد في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، ويشترط أن يكون محددًا في وثيقة التأمين، حيث يمكن أن ينص في الوثيقة صراحة بمبلغ التأمين كما هو الحال في التأمينات النقدية، حيث يتعذر فيها تحديد قيمة الخسارة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وعليه يتفق على دفع قيمة محددة، أما في تأمينات الخسائر الفعلية عند تحقق الخطر فالتعويض يتوقف على قيمة الخسارة الفعلية مع أخذ درجة الغطاء التأميني في الاعتبار، شرط ألا يزيد هذا التعويض عن مبلغ التأمين المحدد في الوثيقة.

¹ - جديدي معراج، (2003): مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 47.

1- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

المطلب الثاني: الأنواع المختلفة للتأمين

يوجد العديد من التقسيمات المتعلقة بالتأمين وهذا نظرا لاختلاف الغرض من التأمين، ولدينا قسمين من التقسيمات الخاصة بالتأمين وهما:

- التقسيم من الناحية النظرية.

- التقسيم من الناحية العملية.

ولكل تقسيم أنواع متعددة حسب العناصر التي تشملها العملية التأمينية.

1- التقسيم من الناحية النظرية

هذا النوع من التقسيم يرتكز على الناحيتين القانونية والفنية للتأمين، وهذا باتخاذ عدة عناصر

يتم وفقها التمييز بين أنواع التأمين ووفقا لمعايير معينة ومن أهمها:

1-1-1- عنصر التعاقد

ونقصد بأساس التعاقد عنصرى الإجبار والاختيار في التعاقد، أي هل المؤمن له مجبر

أو مخير في إجراء عقد التأمين، وهنا تميز بين نوعين رئيسيين:

1-1-1-1- التأمين الاختياري

يقوم التأمين على أساس الاختيار بين كل من المؤمن والمؤمن له، ولا يوجد أي صورة من

صور الإجبار على المؤمن لقبول الخطر، كما أن للمؤمن له مطلق الحرية في الإقدام على العملية

التأمينية، ويشمل هذا النوع كافة أنواع و فروع التأمينات التي يتوافر فيها الأساس السابق مثل

(تأمينات الحوادث الشخصية، تأمينات ضد الحريق ويطلق على هذا النوع من التأمين التأمينات

الاختيارية أو التجارية أو الخاصة).¹

1-1-1-2- التأمين الإجباري

تأمينات ليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس له حرية في قبولها أو رفضها، غالبا ما تقوم

الدولة بفرضها وهي التي تحدد شروطها، ويكون هدفها عادة اجتماعي وليس بغرض تحقيق الربح،

ويكون غالبا قسط التأمين موحد بالنسبة للجميع في إطار تغطية خطر معين طبقا لنص تشريعي

محدد لذلك، كما يمكن أن يتم تعديله في فترات لاحقة على حسب الظروف الاقتصادية، ويشمل

1- مختار محمود الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

2- سامي عفيفي حاتم، (1987): التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ص: 87.

هذا النوع من التأمين فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة، المرض وإصابات العمل) وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري على السيارات.

1-2- الغرض من التأمين

ويقصد به كل الطرق المختلفة لإجراء التأمين ويشمل ثلاث أنواع مختلفة: ²

1-2-1- التأمين الخاص أو التجاري

ويكون الغرض في مثل هذا النوع من التأمين تحقيق الربح، وعادة ما تقوم شركات التأمين الخاصة بمزاولة هذا النوع من التأمين، ويتم حساب قسط التأمين حيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصاريف الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف لتحقيقها.

1-2-2- التأمين الاجتماعي

يقوم هذا النوع من التأمين على أساس أهداف اجتماعية من خلال حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار، حيث لا قدرة لهم على تحملها ولا دخل لإرادتهم في حوثها.

1-3- عنصر التعويض

يقصد بعنصر التعويض طريقة تحديد الخسارة المحتملة وما يتوجب على المؤمن كتعويض، وطبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين:

1-3-1- التأمينات النقدية

يطلق على كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها، وهذا بسبب وجود الجانب المعنوي عند تحقق الخطر والذي يصعب قياسه (الخطر المعنوي). وعليه، بين مقدا الاتفاق على مبلغ التعويض، وأبرز تجسيد لهذا النوع من التأمينات النقدية هي تأمينات الحياة حيث تقدر قيمة الخسارة بالنقدو التي يتوجب دفعها عند تحقق الخطر المؤمن منه.

1-3-2- تأمينات الخسائر

تشمل هذه التأمينات جميع الأنواع التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر وينطبق هذا النوع من التأمينات على تأمينات الممتلكات باختلاف أنواعها، فهذا

التعويض يتناسب مع الخسائر الفعلية.¹

1-4- موضوع التأمين

يقصد بموضوع التأمين الخطر المؤمن منه، ويمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع وفق هذا المعيار:

1-4-1- تأمينات الأشخاص

تشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة وتصيبه مباشرة في حياته أو صحته

ومن أهمها:

- تأمين المرض.
- تأمين البطالة.
- تأمين الشيخوخة.
- تأمين الوفاة.
- تأمين الحوادث الشخصية.

1-4-2- تأمينات الممتلكات

تتخصر في الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين ويندرج تحت هذا

التقسيم:

- التأمين من الحريق.
- تأمين تلف أو فقد السيارة.
- التأمين البحري.
- تأمين الطيران.
- تأمين السرقة.
- تأمين الزلازل والبراكين.

1-4-3- تأمينات المسؤولية المدنية

وهي الأخطار التي تنتج عن التصرفات الخاطئة للغير والتي قد تسبب وقوع خطر معين

للغير، أهم هذه التأمينات:

- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات.

1- بابا سليمان محمد عدنان، (2003): العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية دراسة قياسية وتحليلية دراسة حالة CAAR، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، ص:15.

- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الجراحات والمخازن والعمارات.
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة.
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.
- تأمين المسؤولية المدنية من إصابات العمل وأمراض المهنة.

2- التقسيم من الناحية العملية

هذا التقسيم من وجهة نظر إدارة العملية التأمينية نفسها، وعموما يفيد هذا التقسيم في نواحي متعددة كمعرفة أنواع التأمين التي يتم التعاقد على أساسها بين المؤمن والمؤمن له.

2-1- التأمين على الحياة

يضم كافة التأمينات التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلقا بحياة أو وفاة الشخص أو الاثنين معا، يكون مختلطا حيث يوجد وثائق تأمين توجب:

- الدفع في حالة الحياة فقط (تغطي حالة الحياة فقط).
- الدفع في حالة الوفاة فقط.
- الدفع في حالتي الوفاة والحياة (يستحق للمؤمن في حالة البقاء على قيد الحياة أو إلى الورثة في حالة الوفاة).

2-2- التأمين العام

وفقه تتم التغطية التأمينية للممتلكات والمسؤولية المدنية نحو الغير حيث تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) وتشمل:

- تأمين الحريق.
- السرقة.
- السطو.
- تأمينات النقل بأنواعه.

وهناك أنواع أخرى للتأمين.¹

❖ التأمين المشترك

يقوم بين عدة شركات أو بين شركتي تأمين، يتفقون على تغطية الخطر عن طريق عقد واحد وكل شركة منهما تتحمل الأعباء الخاصة بها وتستعمل خاصة في تأمينات الأخطار الصناعية والنقل.

❖ إعادة التأمين

عقد يجمع بين طرفين، الطرف الأول شركة إعادة التأمين عادة أو معيد التأمين، والطرف الثاني شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة، حيث يتوجب على الطرف الأول تعويض الطرف الثاني عن الخسائر التي تنتج عن وثائق التأمين التي يصدرها الطرف الثاني للمؤمن لهم تعويضا كليا أو جزئيا مقابل قسط أو مبلغ يدفعه الطرف الثاني للطرف الأول.

1- نبيل محمد مختار، (2005): إعادة التأمين، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، ص:20.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تسعى الشركة دوماً إلى تحسين وضعيتها المالية وبالتالي تحسين مردودية نشاطها بهدف تحقيق أهدافها خاصة ما يتعلق وربحياتها، والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال محاولة تصحيح الأخطاء التي وقعت سابقاً وتفاديها مستقبلاً وهذا من خلال تقييم الأداء.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية تتم عن طريق حساب عدة مؤشرات تتمثل في (الدراسة الساكن للتوازن المالي، النسب المالية، خلق القيمة...)، يتم تحديدها حسب غاية المسير أو الباحث بقيامه بعملية تقييم الأداء المالي وقبل التطرق إلى تقييم الأداء سيتم التطرق إلى مفهوم للأداء والأداء المالي كما يلي:

1- مفهوم الأداء والأداء المالي

سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء وأنواعه والأداء المالي وأهميته.

تعريف الأداء وأنواعه

الأداء كمفهوم يختلف باختلاف الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه، حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي الشركة، أو أن يعيق المردودية والقدرة على التنافس بالنسبة للقائد الإداري، أما بالنسبة للعامل فقد يحقق الأجور الجيدة وكذا مناخ العمل الملائم، في حين يعنى للزبون نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف الشركة كما له عدة أنواع.

ومنه يمكن أخذ التعريف التالي:¹

1-1-1- تعريف الأداء

تتطور مكونات الأداء عبر الزمن، إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء كانت معايير داخلية أو خارجية تكون متغيرة باعتبار أن العوامل التي تتحكم في نجاح الشركة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء شركة تمر بمرحلة النمو أو النضج كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل المالية البشرية، التقنية والتنظيمية تجعل

¹ - عبد الغفار حنفي، (2009): تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 51.

الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في مواقف أو ظروف أخرى، لذلك فإن التحدي الأساسي الذي يواجه القادة الإداريين هو اتخاذ القرار.

1-1-2- أنواع الأداء

باعتبار أن الشركة تشتمل على مجموعة من المكونات سواء بشرية أم مالية أم مادية أم تنظيمية فهي جميعها تساهم في بلوغ الأداء إلا أن هذا يكون بدرجات متفاوتة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية.¹

❖ الأداء الظاهري

ويشمل الأداء الظاهري جميع الفرص التي تتاح للشركة من جانب البيئة الخارجية والتي يفضل استغلالها لتمكين الشركة من تحقيق أداؤها، وتشمل هذه القرص على فتح أسواق جديدة وواعدة، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها المؤسسات المنافسة... الخ.

❖ الأداء الذاتي

ويتركز على مجموع الأداء في الشركة نظرا للجهود التي يبذلها كل الأفراد داخل الشركة سواء القادة الإداريين والمرؤوسين في العمل وكذا الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وينقسم إلى:

- الأداء المالي

ويهدف الأداء المالي إلى معرفة مدى فعالية وكفاءة الشركة في تعبئة مواردها المالية وتوظيفها، حيث تعد نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

- الأداء التموييني

يشمل الأداء التموييني على مدى فعالية وكفاءة وظائف الثراء، النقل، التخزين لتزويد الشركة بالموارد الأولية والمعدات الإنتاجية سواء من حيث التوعية والكمية وهذا في الوقت المناسب.

- الأداء التجاري

حيث يبرز فعالية وكفاءة الشركة من حيث الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات وإرضاء الزبائن وتغيير رقم الأعمال، المردودية، معدل بيع المنتجات.

1- شنوفي نور الدين، (2005): تفعيل نظام أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز، أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر، ص: 19.

- الأداء التقني

ويتمثل في مدى قدرة الشركة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية ومن أهم مؤشرات الأداء التقني:

- نسبة استخدام الطاقة.

- الإنتاج وكمية الإنتاج.

- الأداء البشري

يتمثل في أداء العاملين بالشركة مهما كان موقعهم أو مستواهم الوظيفي (قيادات علياء إدارة وسطى، مشرفين، منفذين)، وهو من أهم مصادر الأداء حيث لا يمكننا أن نطور أي جانب من الأداء دون الاهتمام بأداء الأفراد.

1-1- تعريف الأداء المالي وأهميته

يلعب الأداء المالي دورا هاما في المؤسسة حيث يسمح بالتعرف على الوضع المالي لها.

1-2-1- تعريف الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، لذلك سيتم أخذ التعارف التالية:

1- " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة."¹

2- " كما يعرف على انه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة."²

1-2-2- أهمية الأداء المالي

وتكمن أهمية الأداء المالي في مايلي:³

- ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف الشركة.

- الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح الشركة وقدرتها على التطور والتفوق.

¹ - محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، ص، ص: 45 - 46 .
² - عبد الغني دادن، محمد الأمين كعاسي، (2005): الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 304.

² - عصام، عباسي، (2012): تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات دراسة حالة ليند غاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص: 45.

- كما أنه يساهم في تعزيز نجاح الشركة وتحقيق تزويد الشركة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة.
- يمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة مطابقة الأداء الحالي مع الخطة الموضوعية وبالتالي التعرف على مدى الانجاز الحقيقي للأهداف.
- أهمية الأداء المالي بالنسبة للشركة تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء له دور مهم في الشركة وهو مفهوم واسع ويشتمل على عدة أقسام.

1- مفهوم تقييم الأداء

تعددت التسميات التي أطلقها باحثوا وكتاب علم التسيير على مصطلح تقييم الأداء ونذكر من أبرزها (مراجعة الأداء، التقييم السنوي، تقويم الأداء، قياس الجدارة، تقييم الكفاءة، إلى جانب تقييم الأداء)، إلا أن كل هذه المفاهيم لها معنى واحد ولعل أكثرها استعمالاً هو مصطلح تقييم الأداء والذي يعد أكبر دلالة على ما تهدف إليه هذه العملية، فلفظ تقييم يعني تحديد قيمة الشيء يعد إظهار جوانب قوته وضعفه (سلبياته وإيجابياته) وهذا بالاعتماد على معايير نموذجية حيث يقاس على أساسها مستوى القيمة المحققة مقارنة بالقيمة الواجب تحقيقه حيث ينظر إلى تقييم أداء الشركة على أنه:¹

- 1- " قياس أداء الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب عليها بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل."
- 2- " عملية مراقبة، إلا أن في الحقيقة عملية تقييم الأداء جزء مهم في الرقابة الكلية والغاية من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء الشركة."

¹ - عبد الرحمان توفيق، (2004): المناهج التدريبية المتكاملة، منهج المهارات المالية والمحاسبية، النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، ص: 70.

2- أنواع تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء عملية شاملة للنشاط الشركة ومن هذا يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية:¹

2-1- تقييم الأداء المخطط

يشمل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤتمرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما لفترات متوسطة المدى من سنة إلى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الشركة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة أن نأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي يكون لها تأثير مباشر على نتائج الشركة.

2-2- تقييم الأداء الفعلي

يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الشركة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الشركة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته المؤسسات المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

2-3- تقييم الأداء المعياري (القياسي)

ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وبأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققها الشركة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم إن كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا حيث توضح الأرقام المبرية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ندوات ومؤتمرات)، (1996): وقائع لقاء الخبراء حول قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 13، ص: 81.

الفصل الثاني: تقييم الأداء في شركات التأمين

والقدرات الإنتاجية الشركة أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب و المعدلات المعيارية (القياسية كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع).¹

2-4- تقييم الأداء العام (الشامل)

حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في الشركة وباستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة الشركة كل وحزن يشير إلى مستوى الأرجحية التي تراها الإدارة العليا وباستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للشركة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي والمراحل التي يمر بها

يرتكز مصطلح تقييم الأداء المالي على مجموعة من القواعد حتى يكون داخل الشركة حيث يمر بعدة مراحل.

1- القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1-1- تحديد الأهداف

حتى تتمكن من إجراء تقييم أي شركة لا بد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا عن طريق الاستعانة بالأرقام والنسب كالربحية وحجم السلع والخدمات التي تنتجها ونوعيتها ونوعيتها؛ فبغض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها الشركة يجب على الشركة أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تغطي كقسم أو فرع إنتاجي يجدر الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة لكل العاملين في الشركة.

1-2- تحديد المراكز المسؤولة

وتشمل هذه القاعدة أن يكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرار على مستواها، حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل وكز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ.

1- مجيد الكرفي، (2007): تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص: 43.
1- عمر وصفي عقيلي، (1991): إدارة الموارد البشرية، جامعة حلب، سوريا، ص: 177 - 178.

1-3- وضع الخطة الإنتاجية

بعد استكمال تحديد الأهداف وتحديد المسؤوليات لابد من وضع خطة مترابطة ومتكاملة لإنجاز تلك الأهداف وتحدد فيها الموارد المالية والبشرية مع تحديد مصادرها كيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية وكذا طبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ويمكن للشركة أيضا أن تضع خطط مساندة للخطة العامة حيث تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة التنسيق والتكامل بينهما.

1-4- تحديد معايير الأداء

عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي يقاس بها ما حققته الشركة، حيث تعرف بالمعايير والتي يتم وفقها متابعة وتقويم الأداء سواء على مستوى الشركة ككل أو على مستوى الفروع والأقسام، ويجب مراعاة مايلي:

- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين حتى يتمكنوا من تطبيقها ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات.

- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما من الأهداف الموضوعية. ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا باعتبار أن أهداف كل شركة تختلف عن الأخرى وهذا وفقا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

2- المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل والتي يتوجب إتباعها وفق الترتيب التالي: ¹

2-1- جمع البيانات والمعلومات

تعد البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي الحصول عليها من حسابات الإنتاج والميزانية العمومية عن الطاقة الإنتاجية والخدمات ورأس المال وعدد العمال وأجورهم، المادة الخام التي تستخدم في عملية تقييم الأداء حيث تأخذ عادة خلال السنة المعنية أو السنوات السابقة دون أن ننسى البيانات المتعلقة للمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة أو الاقتصاد الوطني أو مع بعض، المؤسسات المتشابهة في الخارج وهذا لأهميتها في إجراء المقارنات.

¹ - مجيد الكرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

2-2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات

يتم التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات وهذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير والنسب والمؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.

2-3- إجراء عملية التقييم

يتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

2-4- اتخاذ القرار المناسب

وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة ويتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط وأن أسبابها قد حددت ويتم اتخاذ الحلول لمعالجتها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

2-5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

وتشمل هذه الوحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وهذا بتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن متابعة المعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم وهذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

خلاصة الفصل

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتأمين من خلال النشأة والمفهوم وكذا أهم العناصر التي يشتمل عليها مفهوم التأمين وهي (عقد التأمين، وثيقة التأمين، أطراف التعاقد، قسط التأمين ومبلغ التأمين)، وكذا الأنواع الأساسية للتأمين، باعتباره الملجأ الوحيد لمواجهة الخطر، حيث تم التوصل إلى أن التأمين قد ظهر منذ القدم.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم العناصر الأساسي التي اشتمل عليها مفهوم الأداء، وكذا استخلاص أهم مميزاته، وتقسيم الأداء إلى أداء ظاهري والذي يركز على البيئة الخارجية وأداء ذاتي يركز على البيئة الداخلية والتوصل إلى تعريف مفهوم الأداء على أنه يشمل قياس كفاءة وفعالية التنظيم داخل الشركة.

تم التطرق أيضا إلى تقييم الأداء المالي داخل الشركة من خلال تعريفات عامة حول تقييم الأداء، أنواعه، والقواعد الأساسية وكذا مراحلها، وهذا باعتباره الوسيلة التي يتم من خلالها معرفة الوضعية المالية للشركة من خلال النسب المالية وكذا المؤشرات المالية، والتي تلعب دورا هاما في تحسين النشاط الداخلي للشركة، وكذا تحقيق الأهداف حيث يعتبر كوسيلة رقابة وأداة فعالة تساهم في تحسين أداء الشركة.

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT)

تظهر فعالية الشركات الوطنية للتأمين من خلال الأنشطة التأمينية التي تساهم في الاقتصاد الوطني، كونها تنتمي إلى المؤسسات المالية جعلها في مركز مالي جيد وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقود المبرمة بينها وبين المؤمن لهم، لتحقيق بذلك فائض نقدي يكون حاصل الفرق بين إيراداتها ومصاريفها، والتي تعد ثمرة أدائها خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم اختيار الشركة الوطنية للتأمين (CAAT) لتقييم أدائها المالي لأسباب موضوعية وذاتية عديدة، وهي تعد ذات أسبقية في الميدان التأميني بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى، وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني، وتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المحاسبية المنشورة في تقاريرها السنوية.

أما فيما يتعلق بالشركة محل الدراسة وفترة الدراسة فقد تم اخذ وكالة -CAAT- خنشة خلال الفترة: 2015-2016.

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى مبحثين أساسيين:

- ❖ المبحث الأول: إلى تقديم الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT .
- ❖ المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) - دراسة حالة وكالة خنشة - 271.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT)

تنبثق عن الشركة وحدات موزعة عبر التراب الوطني، وهذه الوحدات تنبثق عنها عدة وكالات تابعة لها تساعد في تنظيم النشاط التأميني وتحقيق الأمان للمؤمن لهم حيث توجد من بين هذه الوكالات - وكالة خنشة 271- التي تعد محل دراستنا. فقد تم في هذا المبحث الاطلاع وجمع بعض المعلومات المتعلقة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT الأم، والشركة محل الدراسة الفرع.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة

تأسست الشركة الجزائرية الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينيات والثمانينيات، وسوف يتم تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وتطورها ومواردها البشرية وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى عرض أهم الوظائف التي تقوم بها.

1- نشأة الشركة

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82-85، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، تم توليد هذه الشركة عن شركة (CAAR)، وقد كانت تدعي عند إنشائها بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل، لتخصصها بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، أو البحري أو الجوي.¹

1- بن محمد هدى، (2006-2007): تحليل الملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 53.

2- تطور الشركة

مع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات من شركة عمومية إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (SPA /EPE) وذلك في أكتوبر 1989، حيث يقدر رأس مالها بـ 37.000.000.000 دج، ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل والتوسع بذلك من محافظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يأتي:¹

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق وتعطب الآلات الصناعية و غيرها.
- تأمينات الأشخاص كتأمين الحياة والتأمين في حالة الوفاة و غيرها.
- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السرقة وتأمينات السيارات وغيرها.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسؤولوها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمينات النقل.

ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسب للشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) أو باقي الشركات الفاعلة، بدأت تظهر المنافسة بينها مع بقائها في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب الأمر 95-07 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص سواء المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

تعرض الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيون أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية، وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة لزبائنها.

¹ -Abdeladim Banallegue.(juin 2003) La CAAT nécessité d'instaurer un climat de confiance entre assureurs et assurés interview de Mr Abdelkrim Djafri, Le Phare journal des échanges internationaux des transports et de la gestion, n° 50, page 46 .

كما تهدف الشركة إلى تنويع محفظة منتجاتها التي يقوم عليها فرع تأمين النقل، فهي تسعى إلى ضم فروع التأمين الأخرى داخل محفظتها وذلك للتصدي للمنافسة والحصول على أكبر حصة في السوق، أخذا بعين الاعتبار تلبية حاجات الزبائن بتقديم منتجات بأسعار معقولة وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة وفي ظل التحولات التي شهدتها قطاع التأمين الجزائري اتبعت الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) إستراتيجية لتشمل المحاور الآتية:

- إعادة التوازن لمحفظتها.

- تحسين الشبكة التجارية من خلال توسيع فروعها الجهوية وإدخال وسطاء تأمين جدد.

- تحسين جودة الخدمة المقدمة إلى الزبائن بإدخال تقنيات التسيير والإعلام الحديثة.

- وضع سياسة واضحة لإعادة التأمين تسمح برفع القدرة الإكتتابية للشركة.

المطلب الثاني: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT - وكالة خنشة - محل الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب للتعريف بالوكالة محل الدراسة وهيكلها الوظيفي والتنظيمي.

1- التعريف بالوكالة CAAT خنشة - 271 -

تعتبر وكالة خنشة خلية حية قادرة على التعمق في الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية بشكل جيد، ولها هيكل تنظيمي يوضح أهم المصالح الموجودة بها، فهذه الأخيرة تقوم بنشاط التأمين كخدمة هامة وأساسية.

وتعتبر هذه الوكالة فرع من فروع المنتشرة في كافة أرجاء البلاد فهي وكالة تجارية خاصة، رمزها -271- أنشأت في 01 سبتمبر 2009، رأسمالها لسنة 2016 ب 16.600.000.000,00 دج، مقرها الحالي متواجد بحي النصر - طريق الوزن الثقيل- خنشة، فهي بمثابة العنصر الأساسي للإنتاج بالنسبة لشركة التأمين الرئيسية لأنها مصدر المداخل، وذلك عن طريق قيامها بإبرام العقود، وتسجيل الحوادث، ودراسة هذه الأخيرة و تسويتها يتم من طرف خبراء معتمدين لدى الوكالة.

2- التنظيم الهيكلي والوظيفي لوكالة CAAT

تحتوي الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT على تنظيم هيكلي ووظيفي سيتم عرضهما كالتالي:

2-1- الهيكل التنظيمي للوكالة

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة مما يلي:

2-1-1- التنظيم الوظيفي لوكالة خنشة CAAT -271-

مثل أي وكالة فوكالة التأمين خنشة لها عدة مصالح تسهر على تقديم خدمة جيدة للزبائن اللذين يقصدونها لإبرام مختلف أنواع عقود التأمين، وتتمثل هذه المصالح الرئيسية فيما يلي :

❖ مدير الوكالة

وهو الممثل الرئيسي والمشرف على الوكالة بالداخل والخارج يباشر عدة مهام تتمثل فيما يلي:

- يتولى كل الشؤون الإدارية و المتمثلة في اتخاذ القرارات و إصدار التعليمات والأوامر للموظفين.

- من الجانب المالي فهو الأمر بالصرف.

- يقوم بالتنسيق بين المصالح ومراقبة أعمالها.

- تعيين العمال و توزيع المهام عليهم.

- التسيير الداخلي للوكالة والتنسيق مع المديرية والوكالات الأخرى.

❖ مصلحة تأمين السيارات

تعتبر الوظيفة الأولى والأساسية للوكالة، فهي مصدر تمويلها، وهي إلي يلتقي فيها المؤمن له بالمؤمن لتقديم كل الشواحات والتوضيحات اللازمة للاستفادة من الخدمة المتمثلة في عقد التأمين، وكل الوثائق المطلوبة منه قصد إنشاء عقد يلتزم كلا الطرفين بينوده حسب الشروط العامة أو الخاصة.

لهذه المصلحة مهام كثيرة نذكر منها:

- إعداد ومسك عقود تأمين السيارات.

- حساب قيمة التعويضات لكل حادث على أساس الضمانات المكتتبة.

- فتح ملفات للحوادث بنوعها (المادية والجسمانية)، وتسجيلها في سجل الحوادث.

- مسك سجلات بأتعاب كل من الخبير والمحامي.

❖ قسم التعويضات

وهو من أهم أقسام وكالة التأمين حيث أن اسمها مقترن بالحوادث وتختص بتسيير هذه الأخيرة بكل أنواعها وفروعها، حيث انه من هنا تزداد ثقة المؤمن لهم حسب كفاءات التعويض ونوع الخدمات المقدمة.

❖ مصلحة المحاسبة المالية

هي المصب الرئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها الأقسام الأخرى بالوكالة حيث يقوم هذا القسم بحصر وتسجيل إجمالي القيود المركزية لكافة عمليات الإيرادات والمصروفات في الوكالة للملاحظة هذه الوكالة تطبق النظام المالي المحاسبي الجديد (SCF) في تسجيل أو تثبيت عملياتها.

مهامها

من مهامه نذكر:

- مسك السجلات والدفاتر المحاسبية لإثبات العمليات التي تزاولها أقسام الوكالة؛
- تحويلات موجودات الصندوق إلى البنك.
- ترصيد الحسابات كتحويل العقود إلى قيود محاسبية.
- مقارنة المبالغ الموجودة في الدفتر البنكي مع الكشف البنكي.
- تحديد الأسلوب المناسب لإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية.

❖ مصلحة الأخطار والنقل

كذلك تعتبر من أهم مصالح الوكالة فاسمها مقترن بالأخطار الحاصلة، وهي تخص بدراستها الإضرار اللاحقة بالمؤمن لهم وتتمثل في:

- تأمين الأشخاص.
- تأمين الأخطار الصناعية المتعددة.
- تأمين النقل (البضائع، البري، الجوي، البحري).

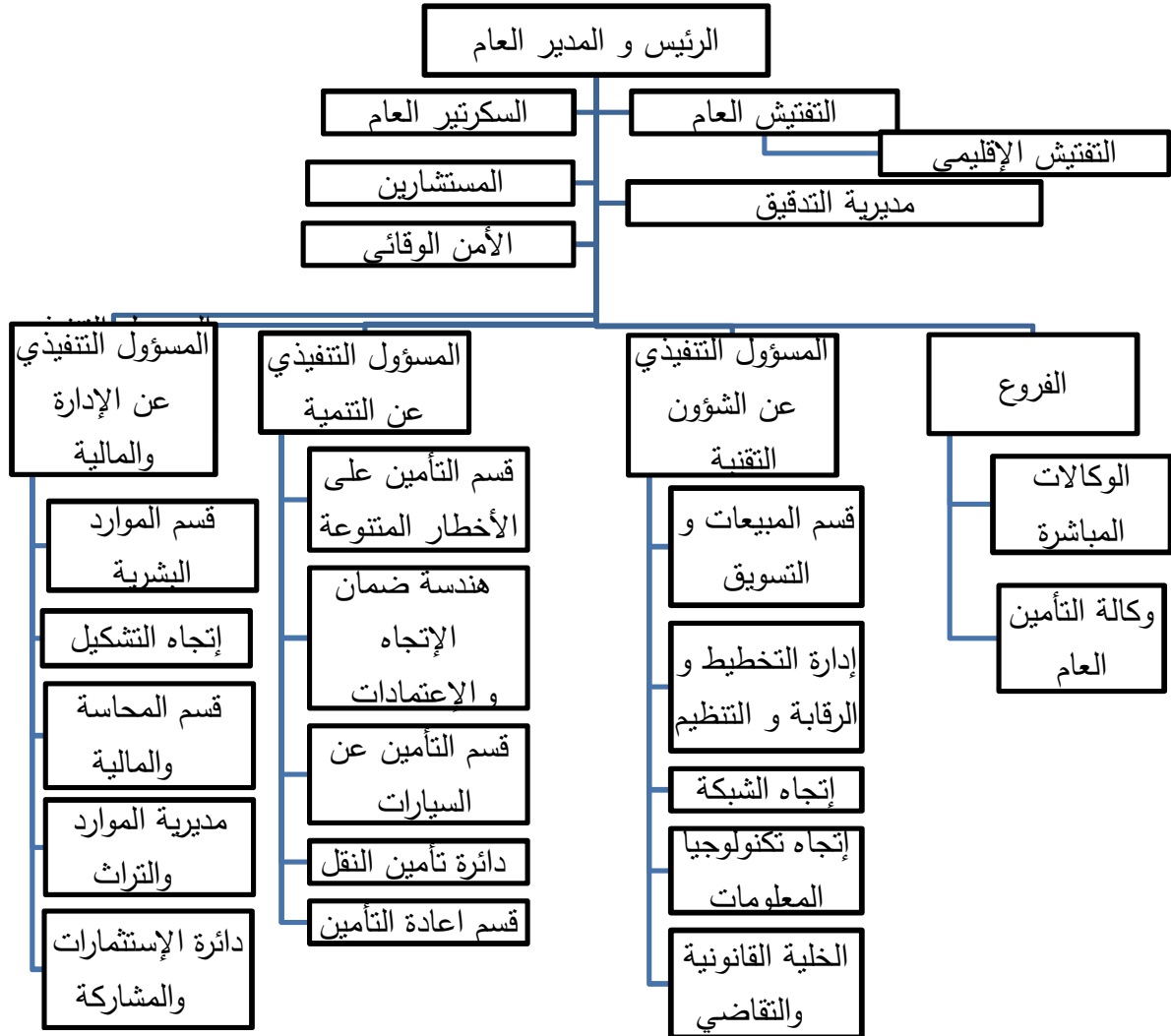
المطلب الثالث: الهياكل التنظيمية للشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT)

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) وكذا وكالة خنشلة - 271 - محل الدراسة كمايلي:

1- الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT.

التشكيلة الإدارية للشركة CAAT تتكون مما يلي :

شكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين الشامل(CAAT)

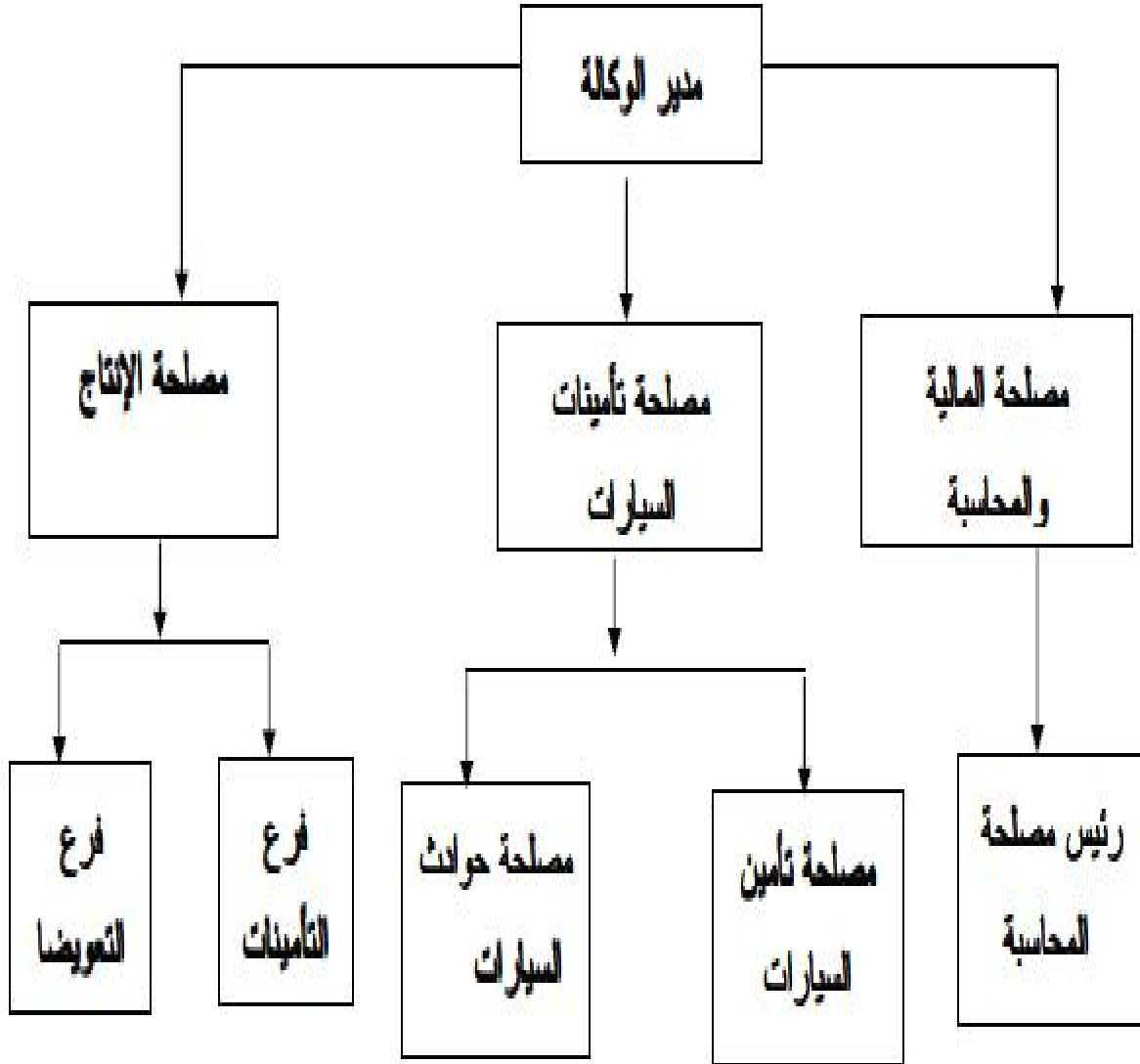


المصدر: من إعداد الطالبتين

2- الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT - وكالة خنشة - 271 -

التشكيلة الإدارية للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT تتكون مما يلي :

الشكل رقم (03): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) - فرع خنشة -



المصدر : من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT، خلال الفترة 2015-2016

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغييراته، والأداء. مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة، وكذا معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حالياً وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل.

المطلب الأول: الموازنات التقديرية لسنة 2016

تعمل معظم شركات التأمين على تقدير النشاط النقي والنشاط المالي، حيث تعتمد في تقديراتها على نشاطها للسنة السابقة وكذا الأهداف والبرامج التي ستقوم بتطبيقها.

1- تقديرات النشاط التقي

1-1- تقديرات رقم الأعمال

قدر رقم الأعمال التقديري لسنة 2016 بـ 22.615.696 مليار دينار بمعدل نمو 7% موزعة حسب الجدول التالي:

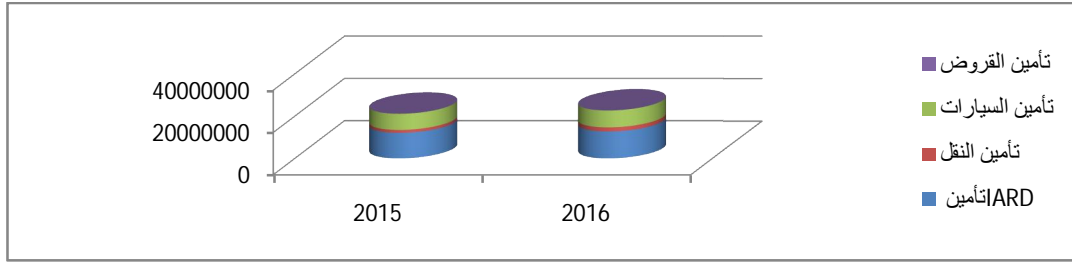
الجدول رقم (01): تقديرات رقم الأعمال السنوي لسنة 2016 بناء على نتائج سنة 2015

الوحدة: مليار دينار

الفروع	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع (15-16)
- تأمين الأخطار المختلفة IARD	12 147 911	12 776 689	5%
- تأمين النقل	1 359 919	1 940 290	43%
- تأمين السيارات	7 650 782	7 992 566	3%
- تأمين القروض	1 468	6 151	319%
المجموع	21 160 080	22 615 696	7%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 02.

شكل رقم (04): يمثل تقديرات رقم الأعمال لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01).

1-2-2- تعويضات للتسديد

هدف الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) في الآجال المتوسطة هو تخفيض مخزون المطالبات بالنسبة للسنوات السابقة وبصفة أساسية فيما يتعلق بفروع السيارات المسجلة لعدد كبير في المطالبات. حد تسوية المطالبات الفعلية في جميع الفروع يجب أن تكون 73%، ولذلك يجب:

- الاجتهاد والسرعة في معالجة ملفات التعويض.
- الاستعمال الأمثل لخبرات المفتشين خاصين في التعويضات.
- تحسين النوعية وتوقيت تقييم خبراء الشركة الجزائرية للخبرة في التعويضات المسددة.

1-2-1- تعويضات للتسديد المدفوعة حسب الفروع

في مجال التعويضات الهدف الأساسي هو تخفيض مخزون ملفات المطالبات ويتم هذا من خلال قيام الشركة محل الدراسة بالاهتمام الجيد بتسوية المطالبات والمقدرة بقيمة 13 691 434 مليار دج، وهذا يكون بـ:

- الاهتمام الخاص يفرع السيارات التي تسجل مخزون مطالبات.
- استعمال فعال لخبراء الشركة في التعويضات المسددة والاهتمام بالشركات في حالة التصفية.

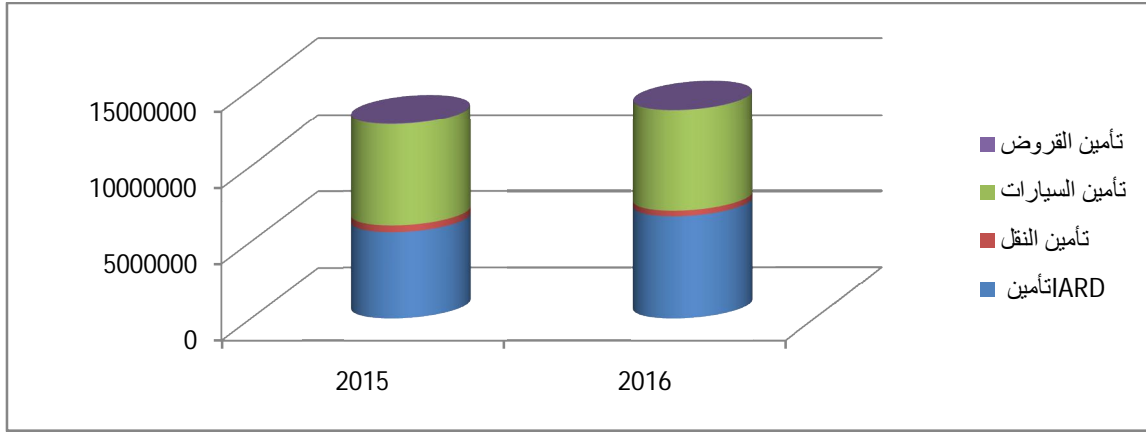
الجدول رقم (02): تقديرات المطالبات المدفوعة لسنة 2016 بناء على نتائج سنة 2015

الوحدة: مليار دينار

الفروع	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع بين (15-16)
- تأمين الأخطار المختلفة IARD	5 643 287	6 684 994	18%
- تأمين النقل	441 605	364 563	-17%
- تأمين السيارات	6 644 116	6 623 120	0%
- تأمين القروض	30 278	18 757	-38%
المجموع	12 759 286	13 691 434	7%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 03.

شكل رقم (05): يمثل تقديرات المطالبات المدفوعة لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

1-3- الاحتياءات السنوية لأخطار التعويضات للتسديد حسب الفروع

سنة 2016 للشركة محل الدراسة أثبتت قدرتها على تقليص ديونها ليصل إلى 12 467 698 مليار دينار أي بنسبة تغير قدرت بـ 6% مقارنة بسنة 2015، حيث تلغى المؤونة عند التسديد.

الجدول رقم (03): تقديرات الاحتياءات السنوية لأخطار SAP لسنة 2016 بناء على نتائج سنة

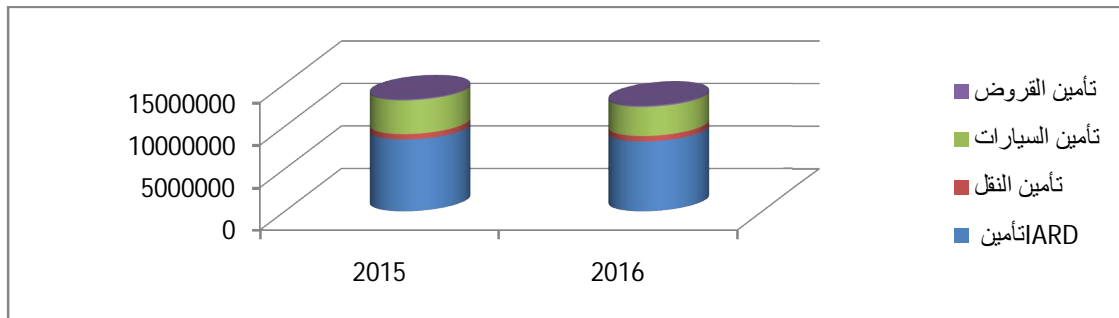
2015

الوحدة: مليار دينار

الفروع	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع بين (15-16)
- تأمين الأخطار المختلفة	8 478 665	8 247 952	-3%
IARD	631 419	636 825	1%
- تأمين النقل	3 969 783	3 429 383	-14%
- تأمين السيارات	137 225	153 538	12%
- تأمين القروض			
المجموع	13 217 092	12 467 698	-6%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 04.

شكل رقم (06): يمثل الاحتياءات السنوية لأخطار لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

1-4-4 - إعادة التأمين

1-4-4-1 - الأقساط المنازل عليها في إعادة التأمين حسب الفروع

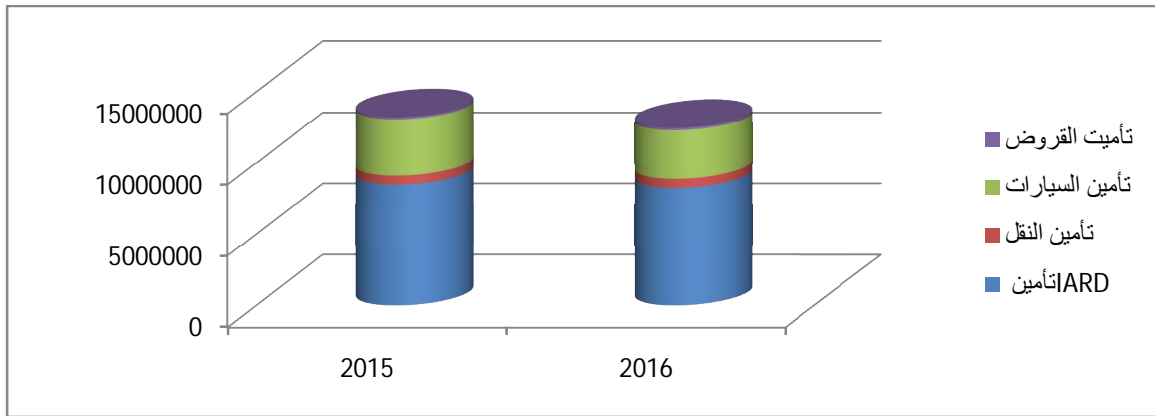
الجدول رقم (04): تقديرات أقساط إعادة التأمين المتنازل عليها لسنة 2016 بناء على سنة 2015

الوحدة: مليار دينار

الفروع	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع (15 - 16)
- تأمين الأخطار المختلفة IARD	8 478 665	8 247 952	-3%
- تأمين النقل	631 419	636 825	1%
- تأمين السيارات	3 969 783	3 429 383	-14%
- تأمين القروض	137 225	153 538	12%
المجموع	13 217 092	12 467 698	-6%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 05.

شكل رقم (07): يمثل أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

1-4-4-2 - عمولة إعادة التأمين المقبوضة حسب الفروع

عمولة إعادة التأمين هي عبارة عن المبالغ المحصل عليها مقابل التنازل عن الأقساط

التجارية وتوظيفها للأخطار في شركات إعادة التأمين.

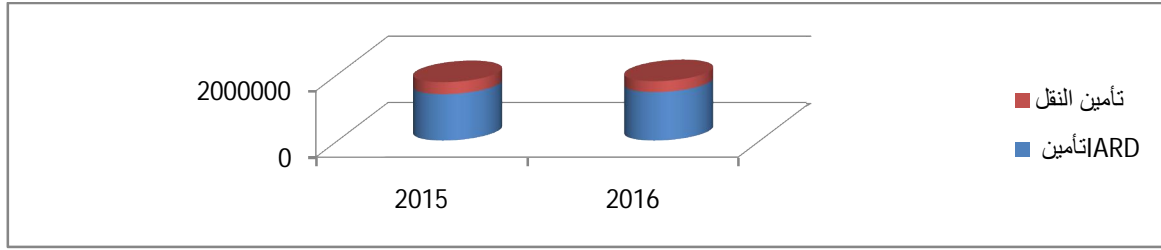
الجدول رقم (05): تقديرات عمولة إعادة التأمين المقبوضة لسنة 2016 بناء على نتائج سنة 2015

الوحدة: مليار دينار

الفروع	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع بين 2015-2016
- تأمين الأخطار المختلفة IARD	1 403 536	1 465 347	4%
- تأمين النقل	361 035	330 637	-8%
المجموع	1 764 571	1 795 571	2%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 06.

شكل رقم (08): يمثل عمولة إعادة التأمين المقبوضة لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05).

2- تقديرات النشاط المالي

نظرا لوجود فاصل زمني بين فترة تحصيل الأقساط من المؤمن لهم وتاريخ تسديد التعويضات لهم، فإنه يتوفر لدى الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT أمولا حاضرة معدة للاستثمار في الشركات الأخرى مقابل نسبة من الأرباح وتتحدد هذه النسبة بحسب نسبة مساهمة الشركة في هذه الشركات. و تتمكن هذه الأخيرة من تسديد التعويضات والوفاء بالتزاماتها عند تحقيق الخطر.

2-1- التوظيفات في شركات التأمين الأخرى

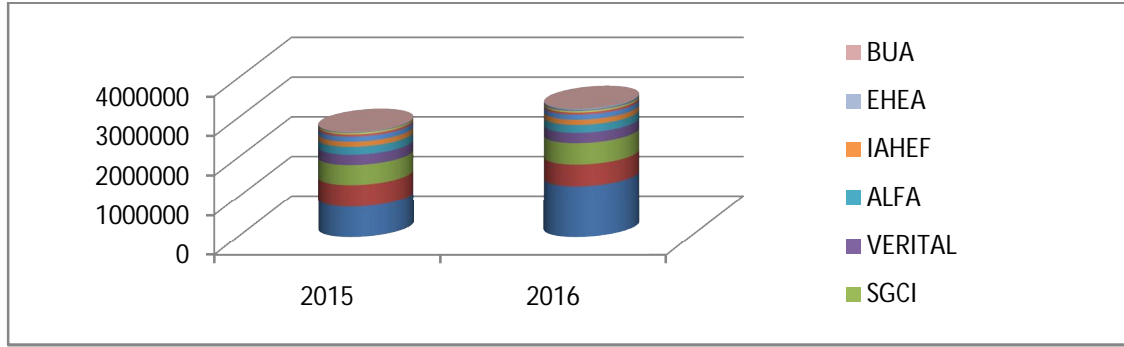
الجدول رقم (06): تقديرات التوظيفات في شركات التأمين لسنة 2016 بناء على سنة 2015

الوحدة: مليار دينار

تقديرات 2016	2015 فعلية	شركات التأمين
1 284 000	764 000	- SIH
550 000	550 000	- TAAMINE LIF ALGERIE
538 967	506 962	- AFRICA - RE
260 000	260 000	- ASSUR - IMMO
200 000	200 000	- CAGEX
130 000	130 000	- SRH
127 980	127 980	- EXAL
52 000	52 000	- AMNAL
41 800	41 800	- SGCI
27 200	16 500	- VERITAL
16 500	3 344	- ALFA
3 344	2 000	- IAHEF
2 000	1 360	- EHEA
1 000	1 000	- BUA
3 234 791	2 656 946	المجموع

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 08.

شكل رقم (09): يمثل تقديرات التوظيفات في شركات التأمين لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

2-2- الاستثمارات

تقوم الشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) خلال سنة 2016 بالقيام باستثمارات جديدة من أجل تعزيز شبكة التوزيع، مع زيادة رقم أعمالها وهذا من أجل تقوية صورة الشركة في السوق الوطني والدولي.

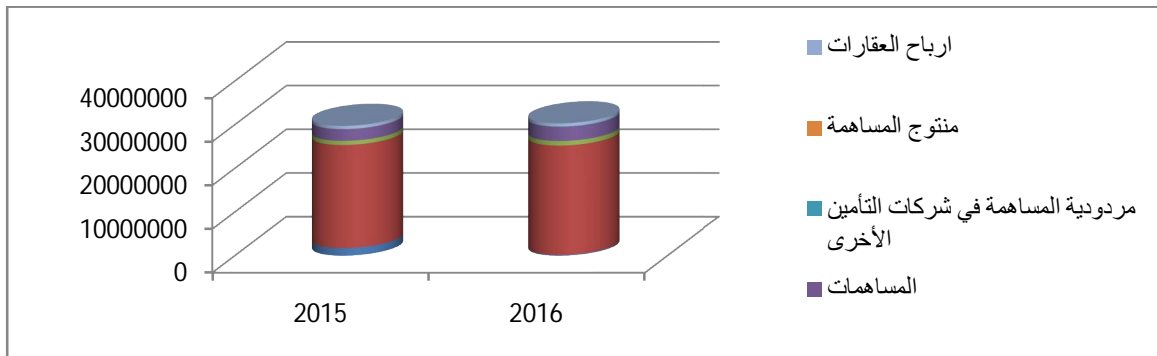
الجدول رقم (07): تقديرات الاستثمارات لسنة 2016 بناء على النتائج الفعلية لسنة 2015

الوحدة: مليار دينار

نسبة النمو المتوقع بين 2015-2016	تقديرات 2016	2015 فعلية	الاستثمارات
-89%	190 028	1 766 769	- الودائع لأجل
21%	25 062 950	23 617 631	- عقارات
11%	1 045 034	941 734	- مباني
21%	3 234 791	2 672 210	- المساهمات
189%	91 660	31 693	- مردودية المساهمة في شركات التأمين
-28%	28 800	39 871	- منتج المساهمة
-1%	676 360	679 919	- أرباح العقارات
8%	30 329 623	29 803 827	المجموع

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 09-10.

شكل رقم (10): يمثل تقديرات الاستثمارات لسنتي 2015 - 2016



الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07).

3-2 - النفقات

تحاول الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT الاستقرار في مصاريف التشغيل، أما في مجال الخدمات فقد بدأت الشركة بالتدقيق في إعادة التأمين.

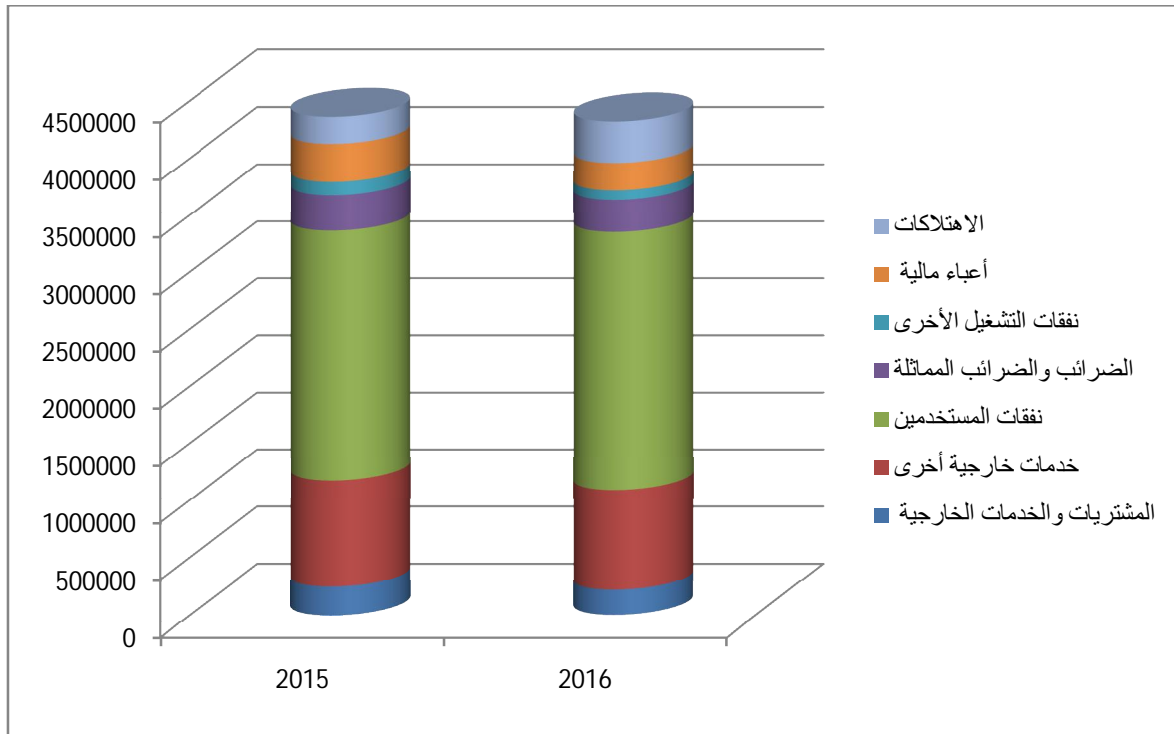
الجدول رقم (08): تقديرات النفقات لسنة 2016 بناء على النتائج الفعلية لسنة 2015

الوحدة: مليار دينار

الاستثمارات	2015 فعلية	تقديرات 2016	نسبة النمو المتوقع بين 2015-2016
- المشتريات والخدمات الخارجية	247 953	220 406	-11%
- خدمات خارجية أخرى	925 892	870 490	-6%
- نفقات المستخدمين	2 191 685	2 262 943	3%
- الضرائب والضرائب المماثلة	310 836	282 478	-9%
- نفقات التشغيل الأخرى	116 449	83 100	-29%
- أعباء مالية	332 419	238 130	-28%
- الاهتلاكات	235 608	362 661	54%
المجموع	4 360 842	4 320 208	-1%

المصدر: التقارير المالية لسنة 2016 الخاصة بالشركة، أنظر الملحق رقم: 09.

شكل رقم (11): يمثل تقديرات النفقات لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (08).

المطلب الثاني: تقديم وتحليل الميزانية المالية للشركة محل الدراسة للسنوات 2015-2016

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين، حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي (التحليل المالي الساكن) دون الحاجة للميزانية السابقة.

1- تقديم الميزانية المالية للشركة للسنوات 2015-2016

نظرا لغياب القيم السوقية تم الاعتماد على القيم الصافية المحاسبية وهذا من خلال المعطيات المتاحة والواردة في الملاحق 13- 14 وسيتم عرض الميزانية المالية للسنوات 2015-2016 على النحو التالي:

1-1- جانب الأصول

الجدول رقم (09): الميزانية المالية للشركة خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

التغير بين 2015-2016	الميزانية المالية 2016	الميزانية المالية 2015	الأصول
			<u>الأصول الغير جارية</u>
25 717 189.32	104 025 858.86	129 743 048.18	تثبيات معنوية
- 7 901 999.43	627 211 910.39	619 309 910.93	الأراضي
4 836 691.60	2 779 579 769.80	2 784 416 461.40	المباني
5 827 882.31	1 177 154 641.79	1 182 982 524.10	تثبيات عينية أخرى
981 243.70	28 437 756.30	29 491 000.00	تثبيات الممنوح امتيازها
-807 431 614.65	884 917 742.71	774 186 128.06	تثبيات جاري انجازها
-1 329 940 069.07	3 974 791 373.51	2 644 851 304.44	سندات موضوعة موضع المعادلة
-3 966 266 840.80	12 886 660 784.37	8 920 393 943.57	سندات أخرى مثبتة
-39 719 676.55	160 871 146.31	121 151 469.76	قروض وأصول مالية أخرى
61 124 399.20	265 348 570.72	326 473 149.92	ضرائب مؤجلة على الأصل
5 356 000 794.40	22 888 996 555.30	17 532 998 940.37	مجموع الأصول غ الجارية
			<u>الأصول الجارية</u>
-5 987 871 246.91	6 639 579 159.54	6 517 072 921.63	مؤونات فنية لعمليات التأمين
-1 590 360 108.04	9 232 458 870.17	7 642 098 762.13	حصة التأمين الافتراضي المسندة
-122 512 866.16	2 538 722 536.41	2 416 200 670.25	المؤمنون ووسطاء التأمين
-17 447 888.65	1 029 945 049.10	1 012 497 160.45	الضرائب وما شابهها
			<u>الموجودات وما شابهها</u>
4 104 701 117.54	12 363 607 063.12	16 468 308 180.66	الأموال الموظفة والأصول المالية ج أ
221 411 119.71	3 044 082 870.32	3 265 493 990.03	الخزينة
-2 464 276 136.49	34 848 395 548.66	37 321 671 685.15	مجموع الأصول الجارية
2 882 721 478.44	57 737 392 103.96	54 854 670 625.52	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الملحق رقم (13).

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

من خلال تحليل الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين الشامل (CAAT) لوحظ أن قيمة أصول الشركة في نمو مستمر سنويا حيث قدرت بـ 54 854 670 625.52 دج سنة 2015 ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل إلى 57 737 392 103.96 دج، وهذا الارتفاع نجده محسوسا فيما يتعلق بالأصول الجارية، وهذه الزيادة تفسر أساسا بالارتفاع الكبير في قيمة الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى، مما يدل على أن الشركة تقوم بتوظيف الأقساط المدفوعة من قبل المؤمنين في الآجال قصيرة الأجل بدل الآجال الطويلة وذلك حتى تتمكن من تعويض المؤمنين عند آجال الاستحقاق، مما يدل على توازن ميزانية الشركة وقدرة الشركة على تمويل نفسها بإيراداتها وكذا مؤشر على توسيع استثماراتها قصيرة الأجل.

1-2- جانب الخصوم

الجدول رقم (10): الميزانية المالية للشركة خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

التغير بين 15-16	الميزانية المالية 2016	الميزانية المالية 2015	الخصوم
-	16 000 000 000.00	16 000 000 000.00	<u>الأموال الخاصة</u>
1 114 442 563.10	2 904 789 209.24	1 790 346 646.15	رأس المال الصادر
-1 083 358.06	00.00	1 083 358.06	الاحتياطات - (علاوات)
2 130 865 522.89	2 337 768 352.87	2 069 022 829.98	فارق إعادة التقييم
19 256 104 727.92	21 242 557 562.11	19 860 452 834.19	النتيجة الصافية
19 256 104 727.92	21 242 557 562.11	19 860 452 834.19	حصة الشركة المدمجة
19 256 104 727.92	21 242 557 562.11	19 860 452 834.19	مجموع الأموال الخاصة
-230 177.44	7 319 945.21	7 550 062.65	<u>الخصوم غير الجارية</u>
1 576 678.84	28 414 413.93	26 837 735.09	قروض وديون مالية
3 120 990 741.76	3 150 481 741.76	29 491 000.00	ضرائب - مؤجلة ومرصود لها
-3 303 115 688.57	3 772 004 139.09	3 680 316 107.66	ديون أخرى غير جارية
-3 288 018 656.12	456 176 249.28	3 744 194 905.40	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
26 712 949 132.29	29 228 207 554.18	25 152 584 231.89	مجموع الخصوم الغير جارية
195 938 199.63	2 767 369 463.23	2 571 431 263.60	<u>الخصوم الجارية</u>
216 784 406.62	3 742 791 639.92	3 526 007 389.99	موردون وحسابات ملحقه
668 635 406.62	31 918 658 292.57	31 250 022 885.93	ضرائب
-49 080 931 411.56	57 737 392 103.96	54 854 670 625.52	ديون أخرى
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة ص (14).

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

لوحظ أن الأموال الخاصة في كل سنة تسجل ارتفاعا عن السنة السابقة وهذا خلال سنتي الدراسة إذ ترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع في قيمة الرأس مال الإجمالي.

بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في قيمة الديون طويلة الأجل خلال سنتي 2015-2016 وهذا ما يبرر جهود الشركة في محاولة التقليل مخزون المطالبات من أجل التقليل من الالتزامات المتوجبة عليها خاصة فيما يتعلق بديون الاستثمار.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والتمويل

1- مؤشرات التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي فيما يلي:

1-1- مؤشر رأس المال العامل الدائم

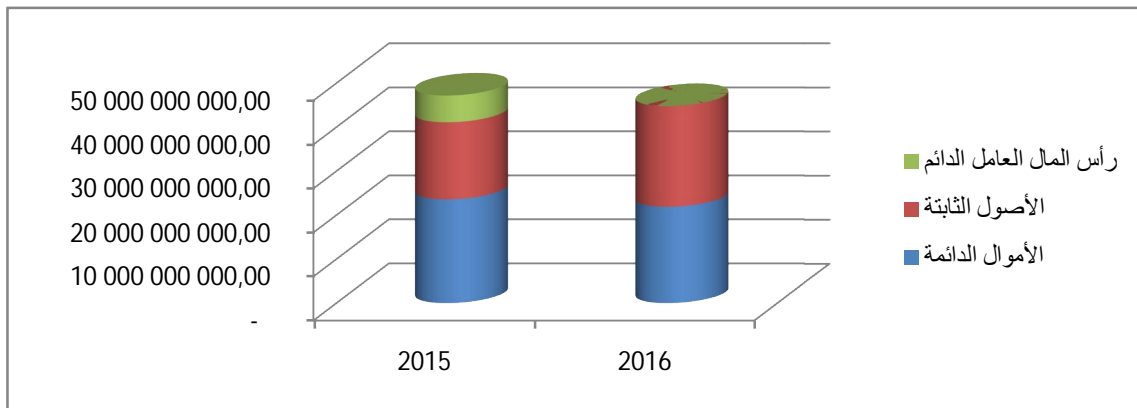
الجدول رقم(11): يمثل حساب رأس المال العامل الدائم خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

سنة 2016	سنة 2015	البيان
21 918 656 292.17	23 604 647 739.59	الأموال الدائمة (A)
22 888 996 555.30	17 532 998 940.37	الأصول الثابتة (B)
970 340 262.73 -	6 071 648 799.22	رأس المال العامل الدائم (A-B)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم:13-14.

شكل رقم (12): يمثل رأس المال العامل الدائم لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

من خلال الجدول رقم (11) يتبين أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنة 2015 حيث حقق ما قيمته 6 071 648 799.22 دج، أما في سنة 2016 كان رأس المال العامل الدائم سالب بقيمة 970 340 262.37 دج وهذا يدل على أن الشركة قادرة على تمويل استثماراتها وأصولها عن طريق أموالها الدائمة خلال سنة 2015، أما في سنة 2016 يتبين أنها غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة.

1-2- مؤشر رأس المال العامل الخاص

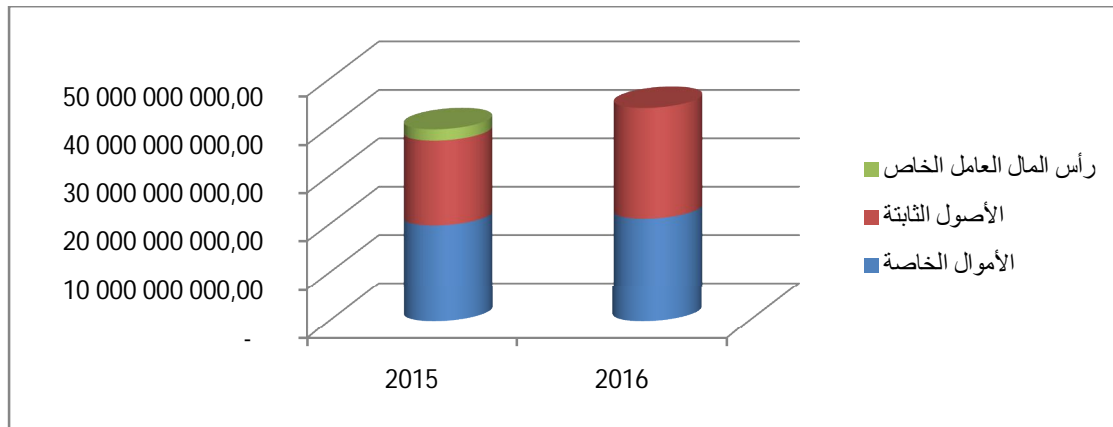
الجدول رقم (12): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

سنة 2016	سنة 2015	البيان
21 242 557 562.11	19 860 452 834.19	الأموال الخاصة (A)
22 888 996 555.30	17 532 998 940.37	الأصول الثابتة (B)
1 646 438 993.19-	2 327 453 893.82	رأس المال العامل الخاص (A-B)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 13-14.

شكل رقم (13): يمثل رأس المال العامل الخاص لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (12).

يتبين أن قيمة رأس المال العامل الخاص كانت موجبة خلال سنة 2015 حيث حققت ما قيمته 2 327 453 893.82 دج، أما في سنة 2016 كان رأس المال العامل الخاص سالب بقيمة 1 646 643 993.19 دج، مما يدل على أن الشركة كانت قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية سنة 2015 لكنها في سنة 2016 لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة بل تلجأ إلى موارد خارجية.

3-1- مؤشر رأس المال العامل الإجمالي

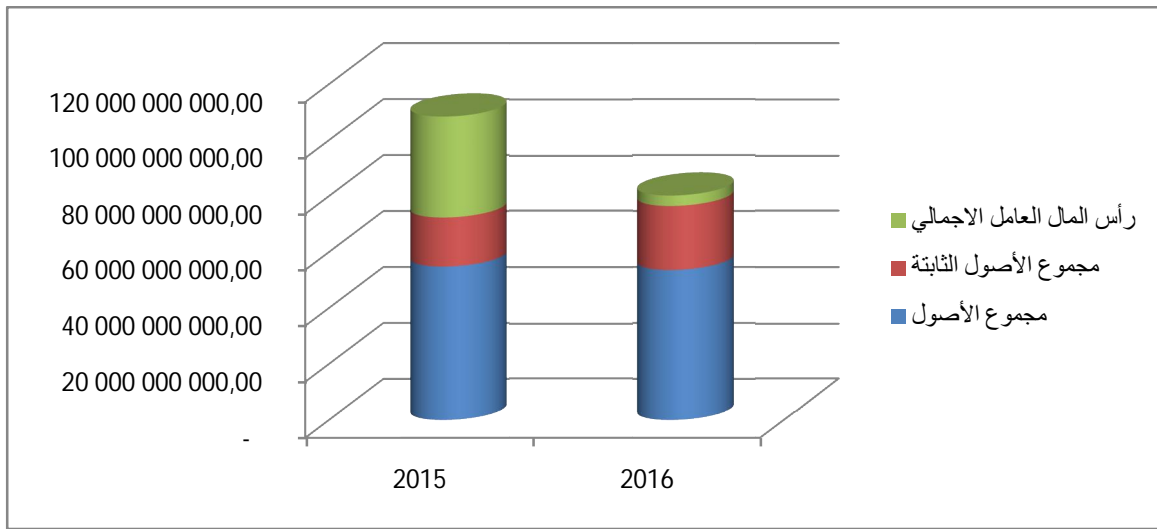
الجدول رقم (13): يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

سنة 2016	سنة 2015	البيان
53 617 392 103.96	54 854 670 625.52	مجموع الأصول (A)
22 888 996 555.30	17 532 998 940.37	مجموع الأصول الثابتة (B)
3 728 395 548.66	36 084 393 163.59	رأس المال العامل الإجمالي (A-B)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة، أنظر الملحق رقم: 13.

شكل رقم (14): يمثل رأس المال العامل الإجمالي لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13).

يتبين من الجدول (13) أن رأس المال العامل الإجمالي حقق قيم موجبة خلال السنتين وهذا يدل

على أنه هناك انخفاض في سنة 2016 قدر بـ 5 355 997 614.93 دج.

4-1- مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل

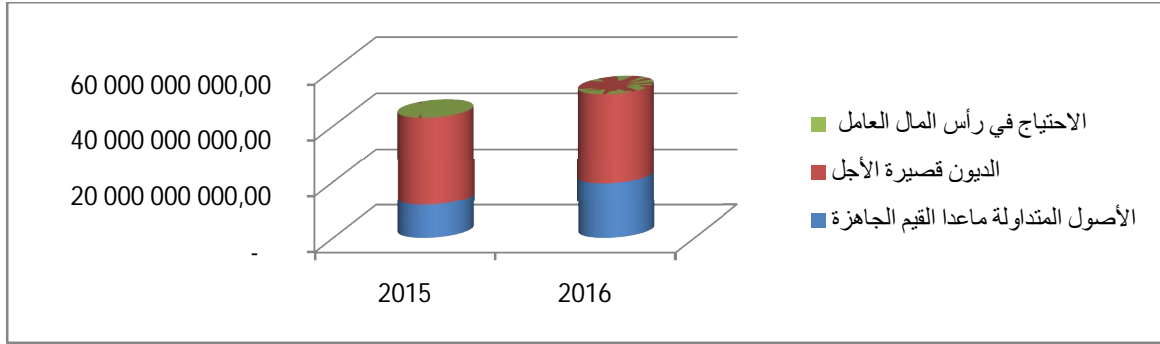
الجدول رقم (14): يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل لسنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

سنة 2016	سنة 2015	البيان
19 440 705 615.22	11 722 504 505.46	الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة (A)
31 918 658 292.57	31 250 022 885.93	الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات البنكية (B)
-12 477 950 677.44	-19 527 518 380.47	الاحتياج في رأس المال العامل (A-B)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 13 - 14.

شكل رقم (13): يمثل الاحتياج في رأس المال العامل لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14).

يتبين أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنتي 2015 و 2016 وهذا يعني أن الاحتياج اقل من الموارد، أي أن الشركة تستطيع أن تمول احتياجات الدورة من موارد الدورة قصيرة الأجل وأن هناك فائض، إذ أنها لا تحتاج إلى برأس المال الموجب أو بعبارة أخرى الشركة تملك هامش أمان كبير يغطي احتياجات الدورة.

1-5- مؤشر الخزينة (TN)

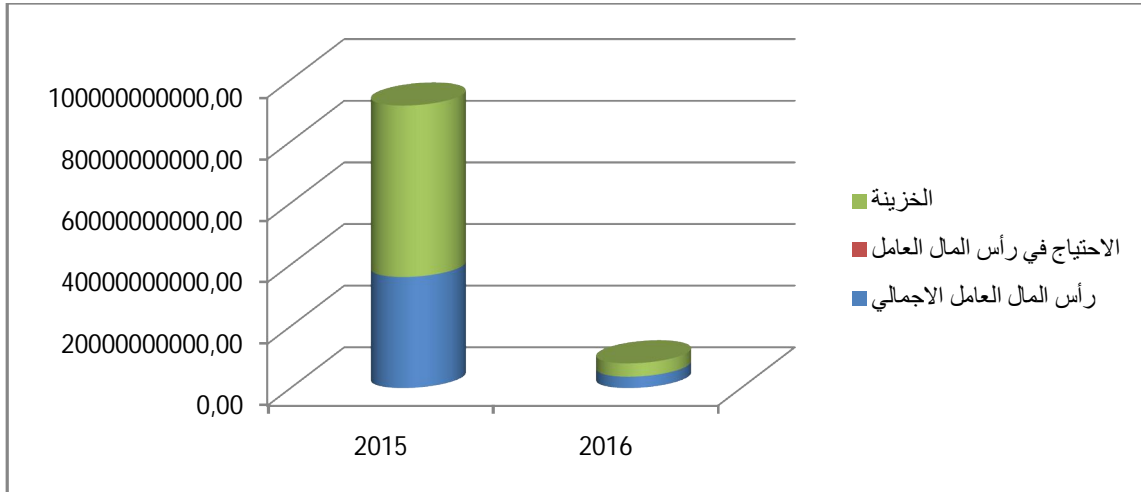
الجدول رقم (15): يمثل حساب الخزينة (TN) لسنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

سنة 2016	سنة 2015	البيان
3 728 395 548.66	36 084 393 163.59	رأس المال العامل الإجمالي (A)
-12 477 950 677.44	-19 527 518 380.47	الاحتياج في رأس المال العامل (B)
43 206 346 226.10	55 611 911 544.06	الخزينة (B-A)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الجدول رقم: 13-14.

شكل رقم (16): يمثل حساب الخزينة لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (15).

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

يتبين لنا أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2015 و 2016 وهذا يمثل فائض في رأس المال العامل بعد تمويل احتياجات رأس المال العامل، أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل.

مما يعنى أن الشركة استطاعت أن تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وإحداث فائض، ولها عجز في تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة قصيرة الأجل وتعمل على تغطيته عن طريق رأس المال العامل وتحقيق فائض بمقدار 55 611 911 544.06 دج خلال سنة 2015 و 43 206 346 226.1 دج سنة 2016.

2- النسب المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في الفترة الزمنية قصيرة الأجل.

2-1- نسب السيولة

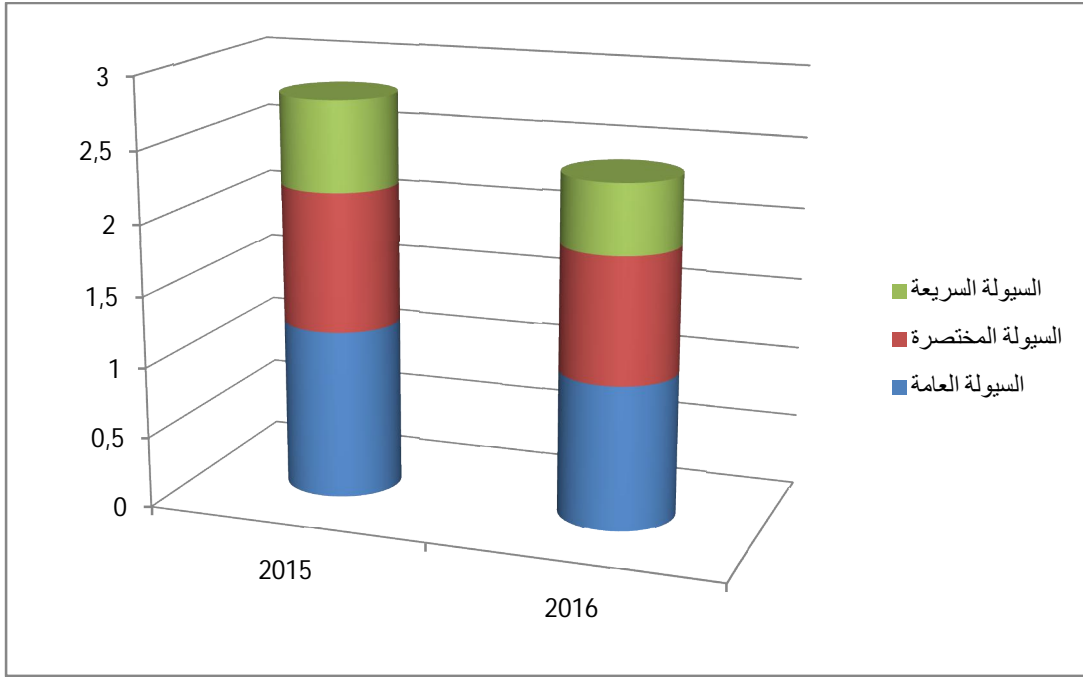
الجدول رقم (16): يمثل نسب السيولة خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

نسب السيولة		
سنة 2016	سنة 2015	
1.019	1.194	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
0.883	0.985	نسب السيولة المختصرة = الأصول المتداولة - المخزونات / الديون قصيرة الأجل
0.482	0.631	نسب السيولة السريعة = قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 13 - 14.

شكل رقم (17): يمثل نسب السيولة لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

- نسبة السيولة لعامة

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (16) أن نسبة السيولة العامة اكبر من 100 % خلال سنتي 2015 و 2016 حيث بلغت على التوالي 1.194 و 1.019 وهذا يعد مؤشرا ايجابيا ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، أي أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة المختصرة

شهدت هذه النسبة انخفاضا خلال سنتي 2015 و 2016، حيث بلغت على التوالي 0.985 و 0.883 مع أنها لم تفق نسبة 100%، أي انه مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 0.983 دج من الأصول سريعة التحول إلى نقدية سنة 2015، بالمقابل هناك 0.985 دج سنة 2016، وهذا ما يدل على أنه مؤشر جيد لأنه مرتفع بالمقارنة مع النسب المعيارية والتي تتراوح ما بين (30% و 50%).

- نسبة السيولة الفورية

هذه النسبة شهدت انخفاضا ملحوظا خلال سنتي الدراسة فهي لم تتعدى نسبة 100%، حيث بلغت على التوالي 0.631 في سنة 2015 و 0.482 في سنة 2016، وهذا يعد جيدا بالنسبة للمؤسسة وإذا فاقت نسبة 100% فإن ذلك يؤثر بالسلب على ربحية الشركة. حيث أنها

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

تعدت النسبة المعيارية والتي تتراوح ما بين (20% و 30%)، وهذه الزيادة عن النسبة المعيارية تدل على الفائض في النقدية غير مستقل أو عدم تجديد الاستثمارات. نسب السيولة كلها جيدة، حيث أن نسب السيولة توفى بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تتمثل في تسديد التعويضات. أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية مما يؤثر على ربحية الشركة بالسلب.

2-3- نسب التمويل

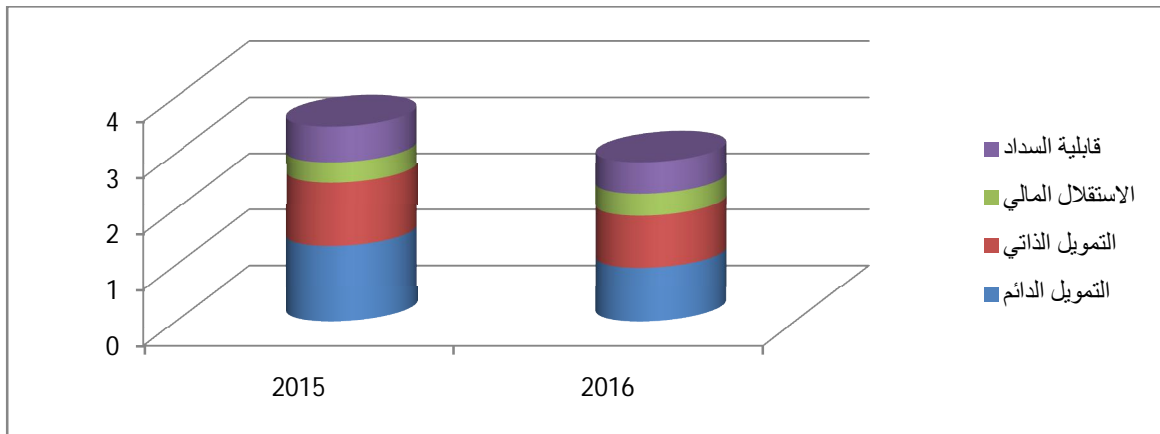
الجدول رقم (17): يمثل نسب التمويل خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

نسب التمويل		
سنة 2016	سنة 2015	
0.957	1.346	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.928	1.132	نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
0.396	0.362	نسبة الاستقلال المالي = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
0.56	0.64	نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 13 - 14.

شكل رقم (18): يمثل نسب التمويل لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (17).

- نسبة التمويل الدائم

جاءت نسبة التمويل الدائم سنة 2015 أكبر من 100% حيث قدرت بـ 1.346، أما في سنة 2016 فقد انخفضت إلى 0.957 أي أقل من 100% وهذا يعني أن الشركة سنة

2015 كانت في حالة جيدة تسمح لها بالحصول على القروض إن أرادت ذلك أما في سنة 2016 وضعية الشركة لا تسمح لها بالحصول على قروض في حالة احتياجها لذلك.

- نسبة التمويل الذاتي

بلغت أدنى نسبة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 1.132 سنة 2015 و0.92 سنة 2016، أي أنها انخفضت مقارنة بالسنة السابقة.

- نسبة الاستقلال المالي

يتضح لنا من خلال الجدول إن نسبة الاستقلال المالي في تزايد خلال السنتين، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2016 قدرت بـ 0.396 وأدنى نسبة سنة 2015 قدرت بـ 0.362. إذ أنها تتعدى النسب المعيارية.

- نسبة قابلية السداد

كانت هذه النسبة في تنازل خلال سنتي الدراسة حيث بلغت 0.64 سنة 2015 و0.56 سنة 2016 مما يعني أن المقرضين يمكن أن يقرضوا الشركة مع ضمان حقوقهم.

إن نسب التمويل كلها كانت جيدة مما يسمح للشركة بالاقتراض في الأجل القصير وكذا الالتزام

بتسديد التعويضات الواجبة للدفع للعملاء.

3- تقييم الأداء المالي للشركة بواسطة المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG)

يعتمد تقييم الأداء المالي للشركة بواسطة المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطة على جدول حسابات النتائج.

3-1- جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (18): يمثل جدول حسابات النتائج خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

التغير	2016	2015	البيان
683 309 293,57	12 416 786 742,83	11 733 477 449,26	الأقساط المصدرة
- 18 945 700,37	83 228 769,39	102 174 469,76	الأقساط المقبولة
136 704 436,37	64 770,59	- 136 639 665,78	الأقساط المؤجلة
801 068 029,57	12 500 080 282,81	11 699 012 253,24	الأقساط المكتسبة للسنة (1)
693 265 067,24	7 625 909 119,52	6 932 644 052,28	الفوائد المستلمة من إعادة التأمين
1 655 219,64	1 679 934,69	24 715,05	الفوائد المقبولة
694 920 286,88	7 627 589 054,21	6 932 668 767,33	الفوائد السنوية 2
25 696 172,43	1 811 546 338,20	1 785 850 165,77	العمولات المستلمة من إعادة التأمين
- 5 716 657,32	15 562 880,63	21 279 537,95	العمولات المدفوعة لإعادة التأمين
31 412 829,75	1 795 983 457,57	1 764 570 627,82	عمولات إعادة التأمين 3
137 560 572,44	6 668 474 686,17	6 530 914 113,73	هامش التأمين 5
- 82 949 456,56	1 090 895 920,04	1 173 845 376,60	الخدمات الخارجية والاستخدامات الأخرى
- 1 928 741 660,19	262 942 998,97	2 191 684 659,16	أعباء المستخدمين
- 28 358 056,91	282 477 817,92	310 835 874,83	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
- 45 719 390,82	157 316 085,46	203 035 476,28	المنتجات العملياتية الأخرى
- 33 349 248,06	83 099 937,43	116 449 185,49	الأعباء العملياتية الأخرى
188 545 094,39	1 251 528 339,78	1 062 983 245,39	المخصصات للإهلاكات والمؤونات
223 733 248,47	484 960 939,65	261 227 691,18	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
200 427 757,42	2 339 806 697,14	2 139 378 939,72	النتيجة العملياتية 6
62 148 253,08	861 228 046,17	799 079 793,09	المنتجات المالية
- 94 289 021,99	238 130 339,01	332 419 361,00	الأعباء المالية
156 437 275,07	623 097 707,16	466 660 432,09	النتيجة المالية 7
2 315 702 374,45	2 962 904 404,30	2 606 039 371,81	النتيجة العادية قبل الضرائب 8
672 620 281,41	562 434 793,39	647 202 029,85	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
- 14 664 224 313,57	62 701 528,04	- 110 185 488,02	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتيجة العادية
14 533 775 800,03	15 799 568 811,66	14 726 925 841,61	مجموع منتجات الأنشطة العادية
- 1 934 404 371,19	134 618 458,79	1 265 793 011,63	مجموع أعباء الأنشطة العادية
268 745 522,89	2 337 768 352,87	2 069 022 829,98	النتيجة الصافية للأنشطة العادية 9
268 745 522,89	2 337 768 352,87	2 069 022 829,98	النتيجة الصافية للسنة المالية 10

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 15.

- هامش التأمين

قدر هامش التأمين سنة 2015 ما قيمته 11 699 012 253.24 دج، و 1250 080 282.81 دج سنة 2016، حيث سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2015 قدر بـ 137 560 572.44 دج وهذا راجع إلى مايلي:

- نمو الأقساط المصدرة والتي تتمثل في عقود التأمين إذ عرفت ارتفاعا خلال سنة 2016 قدر بـ 683 309 293.57 دج.

- زيادة تحويل التكاليف من خلال الجهود المشتركة على تخفيض مخزون التعويضات للتسديد.

- نتيجة الاستغلال (النتيجة العملياتية)

سجلت نتيجة الاستغلال سنة 2015 قيمة 2 139 378 939.72 دج أما في سنة 2016 فقد بلغت قيمة 2 399 806 697.14 دج، حيث بلغت الزيادة سنة 2016 ما قيمته 20 427 757.42 دج. وهذا يرجع إلى انخفاض مصاريف الاستغلال خلال سنة 2016.

- النتيجة خارج الاستغلال (النتيجة المالية)

بلغت النتيجة المالية سنة 2015 ما قيمته 466 660 432.42 دج، أما في سنة 2016 فقد بلغت قيمة 623 097 707.16 دج، فقد سجلت خلال سنة 2016 زيادة معتبرة قدرت بـ 156 437 275.07 دج. وهذا راجع إلى:

- ارتفاع المنتجات خارج الاستغلال.

- انخفاض المصاريف خارج الاستغلال.

- النتيجة الخام

سجلت هذه النتيجة خلال سنة 2015 ما قيمته 2 606 039 371.81 دج، أما في سنة 2016 فقد بلغت قيمة 2 962 904 404.30 دج بزيادة قدرها 2 315 702 374.45 دج، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في النتيجة خارج الاستغلال.

- النتيجة الصافية

سجلت النتيجة الصافية ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ففي سنة 2015 قدرت النتيجة الصافية بقيمة 2 069 022 829.98 دج، أما في سنة 2016 قدرت

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT

بـ 2 337 768 352.87 دج، حيث بلغت قيمة الزيادة 268 745 522.89 دج وهذا ما يبرر قيام الشركة بمجهودات إضافية لتحقيق هذا النمو في النتيجة الصافية.

3-2- تحليل نسب الهيكل المالي ونسب المردودية

تساعد المؤسسة على كل من دراسة الهيكل المالي للمؤسسة، الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وكذا مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

3-2-1- نسب الهيكل المالي

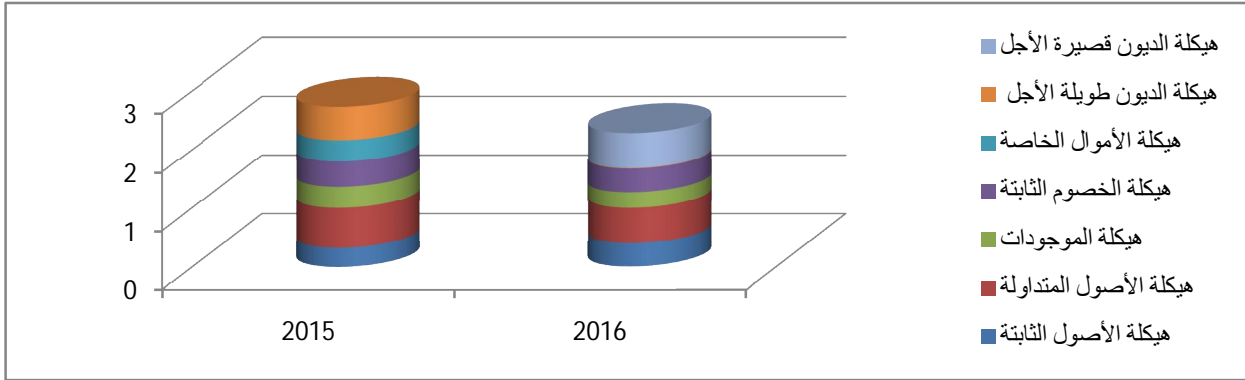
الجدول رقم (19): يمثل نسب الهيكل المالي خلال سنتي (2015 - 2016)

الوحدة: دج

نسب الهيكل المالي		
سنة 2016	سنة 2015	/
هيكل الأصول		
0.3964	0.3196	نسبة هيكل الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول
0.6035	0.6802	نسبة هيكل الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول
0.2669	0.3597	نسبة هيكل الموجودات = الموجودات / مجموع الأصول
هيكل الخصوم		
0.4046	0.4303	نسبة هيكل الخصوم الثابتة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم
0.3961	0.3620	نسبة هيكل الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
0.0085	0.0682	نسبة هيكل الديون طويلة الأجل = مجموع الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم
0.5953	0.5696	نسبة هيكل الديون قصيرة الأجل = مجموع الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 13- 14.

شكل رقم (19): يمثل نسب الهيكل المالي لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (19).

- لوحظ أن نسبة الأصول المتداولة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي أصول المؤسسة خلال الفترة المدروسة، حيث تراوحت بين (0,6802 و 0,6035)، فهي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لنشاط الشركة في تسديد التعويضات. أما نسبة هيكله الأصول الثابتة فقد تميزت بإنخفاض خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى اهتلاك الاستثمارات وعدم تجديدها أو عدم توسيعها في هذه الفترة وهذا راجع إلى احتكار الشركة لسوق التأمين بالإضافة إلى أن الاستثمارات المخصصة لهذه العملية كافية.

3-2-2- نسب المردودية

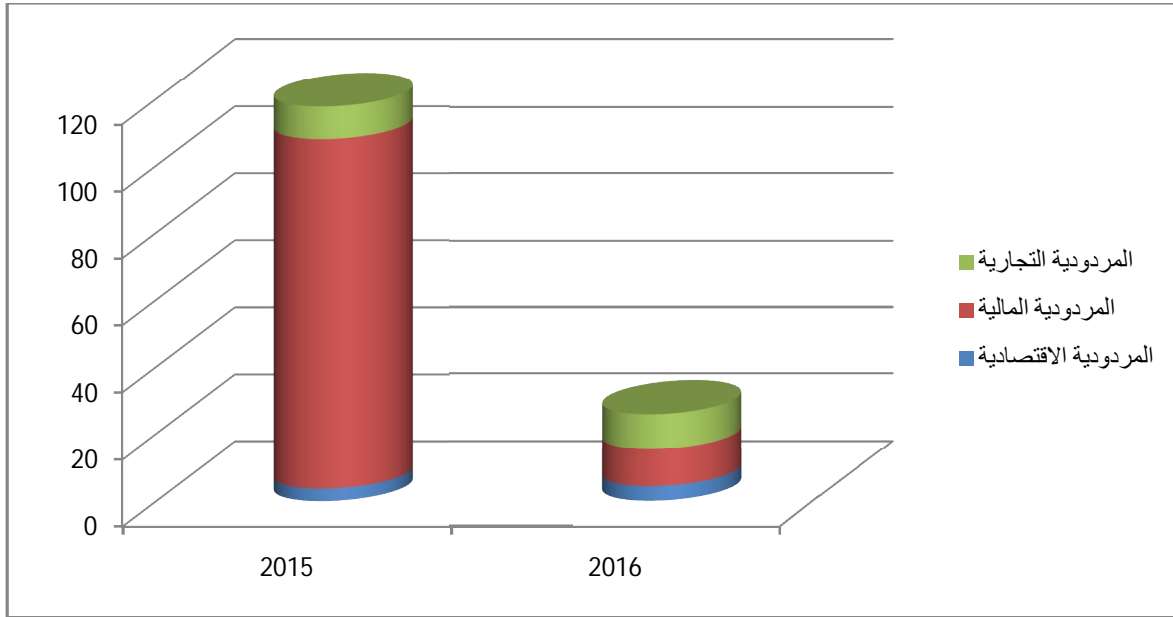
الجدول رقم (20): يمثل نسب المردودية خلال سنتي (2015-2016)

الوحدة: دج

سب المردودية		
سنة 2016	سنة 2015	
4.36	3.77	المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول
11.01	104.16	المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
10.34	9.78	المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة أنظر الملحق رقم: 15.

شكل رقم (20): يمثل نسب المردودية لسنتي 2015 - 2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20).

- المردودية الاقتصادية

تعتبر هذه النسبة عن مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي مدى مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، يبين الجدول رقم (20) أن هناك ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنة 2016 حيث بلغت فيها نسبة 4.36% مقارنة بسنة 2015 التي بلغت فيها نسبة 3.77%، يمكن القول أن النسب المتحصل عليها خلال سنتي الدراسة مقبولة وهي تعبر عن الأداء المالي للمؤسسة جيد، وهذا دليل على انخفاض التكاليف وقدرة المسيرين في التحكم فيها.

- المردودية المالية

تعتبر عن العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال المؤسسة. يتبين من خلال الجدول رقم (20) أن المردودية المالية بلغت سنة 2015 نسبة 104.16% وهي تفوق نسبة 100% حيث سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2016 قدر بنسبة 11.05% وهذا يدل على إن المؤسسة خفضت من قيمة استثماراتها خلال سنة 2016 وهذا راجع إلى زيادة تكاليف التعويضات خلال هذه السنة.

- المردودية التجارية

تعتبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2016 حيث بلغت نسبة 10.34% بعد أن كانت تبلغ 9.78% سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في نتيجة الدورة مقابل انخفاض في رقم الأعمال.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية تم فيها تشخيص الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين الشامل بهدف تقييم أدائها المالي خلال سنتي 2015 - 2016، حيث تمت قراءة البيانات المالية وجدول حسابات النتائج مع محاولة تحليلها. وكذا استخراج أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي إذ تم التوصل إلى أن الشركة محل الدراسة حققت قواعد التوازن المالي، كما أن تقديرات النشاط التقني والمالي التي قامت الشركة بالتنبؤ بقيمتها والتي تعبر عن أهداف الشركة واستراتيجياتها التي تحققت تقريبا مما يبرز الجهود المبذولة من قبل مسؤولي الشركة. بالإضافة إلى قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات والتي تعد جيدة لحد ما، كما تم التوصل إلى أن الشركة الوطنية للتأمين الشامل كانت في كل مرة تحقق رقم أعمال أفضل من السنة السابقة حيث سجل نسبة نمو قدرت بـ 7%.

الجامعة العامة

الخاتمة العامة

تم التطرق من خلال هذا البحث الى التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت دراسة الحالة بالشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT - وكالة خنشلة (271)- حيث تمت مناقشة هذا الموضوع من خلال الاجابة عن الاشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية، تجارية أو خدمية، الا أن أهميته تكون أكبر في المجال التأميني، إذ أن أي إختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء داخليا او خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا مما يوجبها متابعة كل التغيرات في النتائج المالية.

وعليه وحتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها، وهذا من خلال القيام بالتشخيص المالي لنشاطها السنوي بهدف ابراز الوضعية المالية للشركة حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي، إلا أن التشخيص المالي لوحده غير كاف تماما لتقييم الأداء بل يساهم في عملية التقييم المالي.

نتائج الدراسة

1- نتائج نظرية

عند القيام بالدراسة النظرية تم استخلاص مايلي:

- يعتبر التأمين كإستراتيجية أمان يعتمد عليها المؤمن بالتخفيف من القلق والخوف من حدوث الخطر الذي قد يصيبه في نفسه أو ممتلكاته.
- تعد شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية بالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر ايجابا على سلامة الاقتصاد القومي.
- تقييم الأداء المالي هو عبارة عن تقنية تستعين بها من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة.

- يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف الى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

2- النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل الى النتائج التالية:

- يحتل تأمين الأخطار المتنوعة المرتبة الأولى في فروع التأمين بالشركة حيث حقق نسبة 57% سنة 2015 و 56% سنة 2016 ويليه فرع تأمين السيارات والذي حقق نسبة 36% سنة 2015 و 35% سنة 2016 مما يبرز سيطرة فرع الأخطار المتنوعة IARD على نشاط الشركة وهذا راجع للاتفاقيات التي تم ابرامها بين مؤسسات القطاع العام مثل (السونالغاز، السوناطراك، المستشفيات العمومية،...)

من جهة واجبارية التأمين في هذا الفرع من جهة أخرى.

- تبنى التقديرات السنوية للسنوات المقبلة في الشركة على أسس التنبؤ وهذا وفق مناهج غير علمية حيث يتم الاعتماد في اعداد التقديرات في الشركة على معطيات السنوات السابقة دون الأخذ في الحسبان التغيرات الممكنة الوقوع خلال السنة الحالية وكذا خصوصية السنة.

- من خلال التشخيص المالي للشركة محل الدراسة تم استخلاص النقاط التالية:

- تعتمد الشركة بشكل كبير على الدائنين في تمويها اصولها وهذا مايشكل لها خطر متوقع في المستقبل مما يدل على عدم قدرتها في الوقت الحالي على تسديد التزاماتها اتجاه الغير.

- قدرة الشركة على تغطية الحد الأدنى لديونها قصيرة الأجل بالسيولة المتوفرة لديها وهذا يمكن أن يشكل قوة لها في المستقبل في حال أوان فترة التسديد حيث وجدنا أن نسبة السيولة السريعة تعدت النسب المعيارية والتي تتراوح بين (20% و 30%)، خلال سنتي الدراسة.

- تتمتع الشركة بوضعية جيدة حيث كانت الأصول خلال فترة الدراسة (2015-2016)، موجبة وفي تزايد وكذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة.

- قدرة الشركة محل الدراسة على تمويل احتياجات الدورة من موارد الدورة القصيرة الأجل حيث يوجد فائض مالي من تغطية الموارد بالإحتياجات وهذا ايجابي بالنسبة لاحتياطي الشركة فخلال

سنتي الدراسة لوحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل كان سالبا اذ بلغ - 527 518 380.47

19 دج خلال سنة 2015 وقيمة -677.44 950 477 12 دج خلال سنة 2016.

- عدم ايجاد الشركة محل الدراسة لأي صعوبات عند قيامها بالرفع من أموالها الخاصة وهذا ماتدل عليه نسبة المردودية المرتفعة خلال سنوات الدراسة.

- قيام الشركة محل الدراسة بتغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وهذا دون اللجوء الى المصادر الخارجية حيث تمكنت من تحقيق فائض خلال سنتي الدراسة إذ وجدنا أن:

قيمة الأموال الخاصة < الأصول الثابتة

- امكانية الشركة تجنب بعض الأزمات المالية المفاجئة فالشركة في كل سنة كانت تحقق قيم موجبة للخزينة إ قدرت بـ 55 611 911 544.06 دج سنة 2015 و 43 206 346 226.10 دج سنة 2016.

توصيات الدراسة

- اعتماد الشركة الشركة على أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر.

- يجب على الشركة أن توفق بين السيولة المتحصل عليها والالتزامات التي على عاتقها كي لا تتعرض لمشكل نقص السيولة النقدية وذلك عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة لكي لا تكون بحاجة الى تقديم ضمانات أخرى.

- توصية الى الجامعة مراعات خصوصية النشاط التأميني عند دراسة مادة التقييم المالي لشركات التأمين.

آفاق الدراسة

- هذا البحث لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

- تقييم الأداء المالي بإستخدام وثائق مالية أخرى.

صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية التشخيص المالي في تقييم شركات التأمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1-1- الكتب باللغة العربية

- 1- إبراهيم أبو النجا؛(1989): الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد، ج1، دار النشر ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2- إبراهيم علي وإبراهيم عبد ربه، (2003): التأمين ورياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- 3- أقاسم نوال، (2001): دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، ماجيستر، جامعة الجزائر.
- 4- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي،(2011): التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 5- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، (2006): التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
- 6- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، (2006): التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان الأردن.
- 7- أوليد لحيالي، (2004): الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان.
- 8- جديدي معراج، (2003): مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- دردوري لحسن، (2014-2015): مطبوعة التشخيص المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 10- سامي عفيفي حاتم، (1987): التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.
- 11- عاطف وليد، (2008): التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 12- عباس عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي(2008): التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن.
- 13- عبد الستار مصطفى الصحن و سعود جايد العمري،(2006): الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.
- 14- عبد الغفار حنفي، (2009): تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- 15- عبد الغني دادن، محمد الأمين كمامسي،(2005): الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 16- عصام عباسي، (2012): تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، دراسة حالة ليند غاز، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 17- عمر وصفي،(1991): إدارة الموارد البشرية، جامعة حلب، سوريا.
- 18- فايز سليم حداد، (2009): الإدارة المالية، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 19- مجيد الكرفي، (2007): تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 20- محمود الخطيب، (2010): الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
- 21- مصطفى محمد جمال، (1999): أصول التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت.
- 22- منير شاكور محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، (2008): التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، عمان.
- 23- ناصر دادي عدون،(1999): تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 24- نبيل محمد مختار، (2005): إعادة التأمين، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية.
- 25- نوال كنعان، (1996): اتخاذ القرارات الإدارية، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط3.
- 1-2- الكتب باللغة الأجنبية

- 1- Alain Marion, (1999): Le Diagnostique D'entreprise Méthode Et Processus, Ed Economica, Parais, France, P: 10 -11.
- 2- Christian Michon, (1997): Le Diagnostic Commercial de l'entreprise, Ed Dunod, Paris, P:36
- 3- Jean Peyrard, (1999): Analyse financiers, 8ème éd, Ed Vuibert, Paris, p: 181-182.
- 4- Kamel Hamid, (1995):Diagnostic et Redressement D'entreprise, Ed Rissala, Alger, P: 22.
- 5- Mondher Bellaalah, (2004): Gestion Financière, 2^{ème} édition, Edition Economica, Paris, P: 129.

6- Tugrul Etamer Et Roland Calori, (1998): Diagnostic Et Décisions Stratégiques, Ed Dunod, Parais. P: 21.

7- Vincent Plauchu, Akim A. Tairou, (2006): méthodologie, du diagnostic d'entreprise, Ed Harmattan, France, p: 14 – 22.

2- الدوريات

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ندوات ومؤتمرات)، (1996): وقائع لقاء الخبراء حول قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 13.

2- عبد الرحمان توفيق، (2004): المناهج التدريبية المتكاملة، منهج المهارات المالية والمحاسبية، النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر.

3- مليكة زغيب،(2005): مداخلة بعنوان تأثير الهيكل المالي على القيمة السوقية للمنشأة، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

3- المذكرات

1- اليمين سعادة، (2009): استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

2- بابا سليمان محمد عدنان،(2003): العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية، دراسة قياسية وتحليلية- دراسة حالة CAAR - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر.

3- بن محمد هدى، (2006 - 2007): تحليل الملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة.

4- رفاع توفيق، (2002): محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، رسالة ماجستير في المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

5- زين عبد المالك،(2015): القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال (وحدة الحراش)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

6- شناي عبد الكريم، (2008-2009): تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير

المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة.

7- شنوفي نور الدين، (2005): تفعيل نظام أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، دراسة حالة

المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز، أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر.

4 - التقارير

1- التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT لسنة 2015 - 2016.

السلامة الحقيقية

الملحق رقم: 01

RAPPORT ANNUEL 2016

LA CAAT en quelques chiffres

Unité: Millions de DA

ACTIVITES	2015	2016	EVOLUTION
Primes Emises	21 160 080	22 615 696	7%
Cession en réassurance	9 324 428	10 115 681	8%
Sinistres Réglés	12 759 286	13 691 434	7%
Sinistres à Payer	13 217 092	12 467 698	-6%
Capacité Financière et Solvabilité			
Placements	29 052 344	29 532 803	2%
Capitaux Propres	19 860 453	21 242 558	7%
Marges de Solvabilité	21 000 022	22 284 535	6%
Gestion Courante			
Frais de Gestion	4 360 842	4 320 208	-1%
Effectif	1 683	1 611	-4%
Résultat			
Marge d'Assurance	6 530 914	6 668 475	2%
Résultat Net	2 069 023	2 337 768	13%

الملحق رقم: 02



1 **RÉALISATIONS DE L'EXERCICE 2016**

I. GESTION TECHNIQUE

L'activité technico-commerciale a été portée par une dynamique interne centrée essentiellement sur la fidélisation des assurés, la recherche de nouvelles affaires et le respect des engagements.

Cette démarche s'est traduite par la confirmation de la bonne tenue des branches structurantes du portefeuille qui peut être constatée à travers leurs évolutions respectives.

I.1 Production

Les primes émises nettes d'annulations et de ristournes, s'élèvent, au titre de l'exercice 2016, à **22.615.696** milliers de dinars.

La production additionnelle est de l'ordre de **1.455.616** milliers de dinars, soit une croissance du chiffre d'affaires de 7%, par rapport à l'exercice 2015.

Evolution de la production



Production par branche

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
ASS.I.A.R.D	12 147 911	57%	12 776 689	56%	5%
ASS.TRANSPORT	1 359 919	6%	1 940 290	9%	43%
ASS.AUTOMOBILE	7 650 782	36%	7 892 566	35%	3%
ASS.CREDIT	1 468	0%	6 151	0%	319%
TOTAL GENERAL	21 160 080	100%	22 615 696	100%	7%

Unité: Milliers de DA

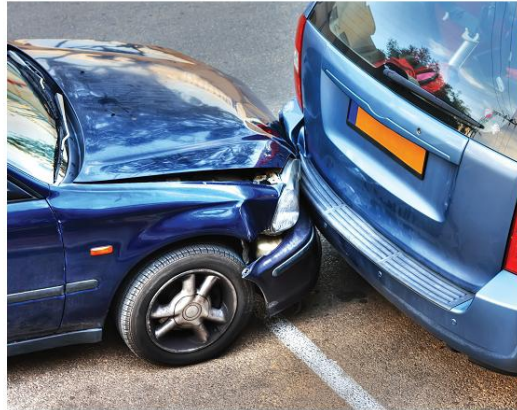


الملحق رقم: 03

RAPPORT ANNUEL 2016

I.2 Sinistres

La CAAT a maintenu, au cours de l'exercice 2016, une cadence de règlements des dossiers sinistres élevée dans le but d'offrir une prestation de service de qualité au profit de la clientèle à la hauteur de sa notoriété et dans le respect des engagements pris.



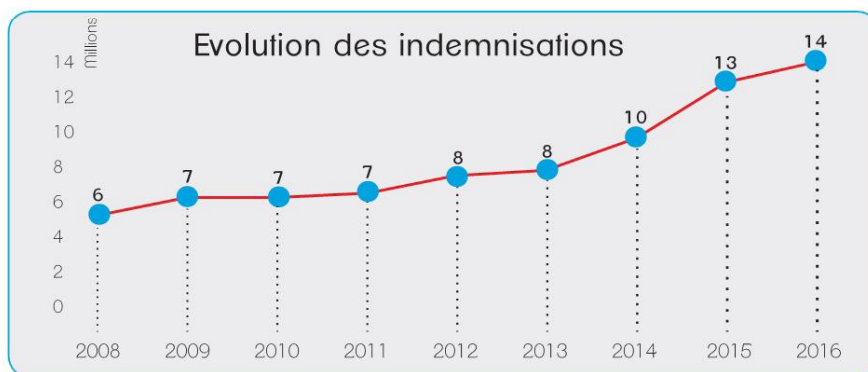
I.2.1 Sinistres réglés

Les sinistres réglés ont atteint un montant de **13.691.434** milliers de dinars contre **12.759.286** milliers de dinars en 2015, enregistrant une hausse de l'ordre de 7%.

Tableau des indemnisations

Unité: Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
ASS.I.A.R.D	5 643 287	44%	6 684 994	49%	18%
ASS.TRANSPORT	441 605	3%	364 563	3%	-17%
ASS.AUTOMOBILE	6 644 116	52%	6 623 120	48%	0%
ASS.CREDIT	30 278	0%	18 757	0%	-38%
TOTAL GENERAL	12 759 286	100%	13 691 434	100%	7%



I.2.2 Sinistres à payer

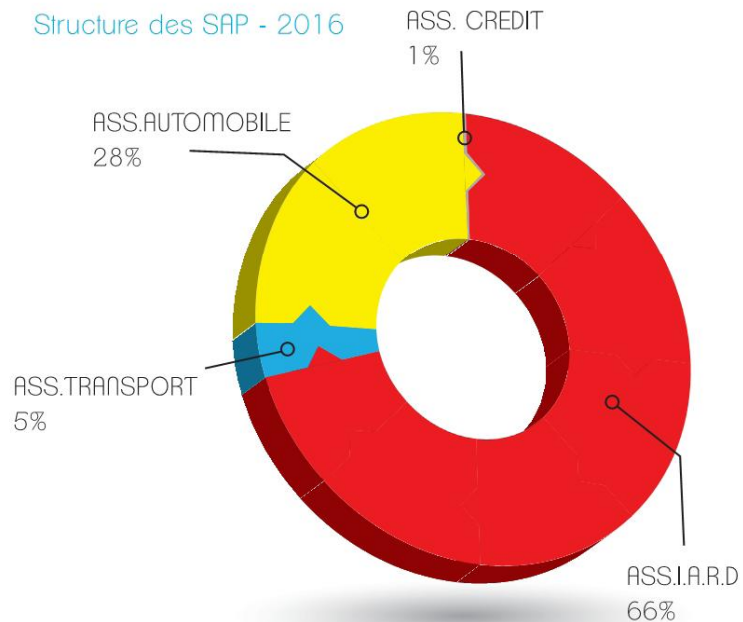
Le montant total de la provision pour sinistres à payer arrêté, toutes branches confondues, à fin décembre 2016, s'élève à **12.467.698** milliers de dinars contre **13.217.092** milliers de dinars, en 2015, soit une diminution de 6%. La diminution du niveau des sinistres en suspens est due, à l'important effort de règlement d'une part et à la baisse des déclarations de sinistres, d'autre part.

Tableau des SAP

Unité: Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
ASS.I.A.R.D	8 478 665	64%	8 247 952	66%	-3%
ASS.TRANSPORT	631 419	5%	636 825	5%	1%
ASS.AUTOMOBILE	3 969 783	30%	3 429 383	28%	-14%
ASS.CREDIT	137 225	1%	153 538	1%	12%
TOTAL GENERAL	13 217 092	100%	12 467 698	100%	-6%

Structure des SAP - 2016



الملحق رقم: 05

RAPPORT ANNUEL 2016

I.3 Recours aboutis

Le montant des sommes perçues, au titre des recours aboutis, à fin 2016, a atteint **1.583.021** milliers de dinars contre **1.174.629** milliers de dinars en 2015, soit une importante évolution positive de 35%, due en grande partie à la branche automobile

Tableau des recours aboutis

Unité: Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
ASS.I.A.R.D	28 534	2%	6 044	0%	-79%
ASS.TRANSPORT	184 717	16%	92 839	6%	-50%
ASS.AUTOMOBILE	958 965	82%	1 476 727	93%	54%
ASS.CREDIT	2 413	1%	7 411	0%	207%
TOTAL GENERAL	1 174 629	100%	1 583 021	100%	35%

I.4 Réassurance

La politique arrêtée par l'Entreprise, en matière de réassurance, a permis de consolider ses capacités de souscription, de soutenir l'effort de production et de récupérer une partie importante des sinistres réglés, auprès des réassureurs.

I.4.1 Cessions

Les primes cédées en réassurance ont connu, durant l'exercice 2016, une augmentation de 8% par rapport à l'exercice 2015 qui s'explique par l'évolution du portefeuille de la CAAT, notamment en IARD et Transport, branches traditionnellement fortement réassurées.

Tableau des cessions

Unité: Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Cessions	Structure	Cessions	Structure	
ASS.I.A.R.D	8 363 455	90%	8 699 468	86%	4%
ASS.TRANSPORT	960 973	10%	1 416 213	14%	47%
TOTAL GENERAL	9 324 428	100%	10 115 681	100%	8%

الملحق رقم: 06



I.4.2 Commissions

Les commissions reçues des réassureurs qui s'élèvent à **1.795.984** milliers de dinars ont suivi la tendance des cessions de primes et ont enregistré ainsi une croissance globale de 2% par rapport à l'exercice 2015.

Tableau des commissions

Unité:
Milliers de DA

BRANCHES	2015		2016		Variation
	Commissions	Structure	Commissions	Structure	
ASS.I.A.R.D	1 403 536	80%	1 465 347	82%	4%
ASS.TRANSPORT	361 035	20%	330 637	18%	-8%
TOTAL GENERAL	1 764 571	100%	1 795 984	100%	2%

Les assurances IARD représentent, à elles seules, 82% du montant des commissions reçues pour l'exercice 2016, notamment grâce à l'assurance Incendie qui bénéficie d'une part de 54% du total des commissions.



الملحق رقم: 07

RAPPORT ANNUEL 2016

I.4.3 Sinistres à la charge des réassureurs

Le montant des sinistres récupérés auprès des réassureurs s'élève à **4.407.422** milliers de dinars contre **6.078.287** milliers de dinars, soit une diminution de 27%.

Ce taux s'explique, pour une large part, par l'importance des paiements effectués par les réassureurs au titre de la branche Incendie durant l'exercice 2015.

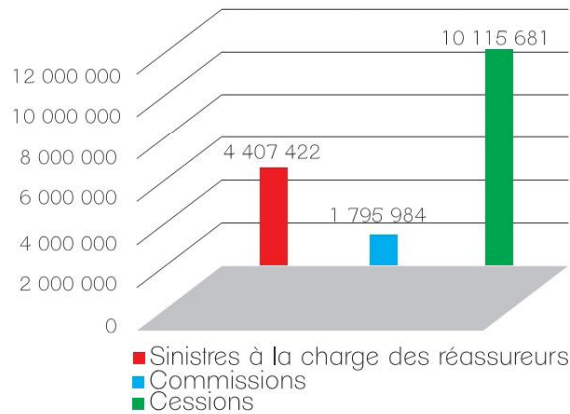
Tableau des sinistres récupérés

Unité:
Milliers de DA

BRANCHES D'ASSURANCE	2015		2016		Variation
	Sin récupérés	Structure	Sin récupérés	Structure	
ASS.I.A.R.D	5 754 301	95%	4 141 846	94%	-28%
ASS.TRANSPORT	323 986	5%	265 576	6%	-18%
TOTAL GENERAL	6 078 287	100%	4 407 422	100%	-27%

Tableau de synthèse de l'activité de la réassurance

Unité:
Milliers de DA



الملحق رقم: 08

RAPPORT ANNUEL 2016



Tableau des placements

Unité : Milliers de DA

RUBRIQUES	2015	2016	Evolution
Participations	2 672 210	3 234 791	21%
Dépôts à terme	1 766 769	190 028	-89%
Valeurs mobilières	23 671 631	25 062 950	6%
Immeubles de rapport	941 734	1 045 034	11%
TOTAL	29 052 344	29 532 803	2%

Participation :

Les participations de la CAAT, au 31/12/2016, sont au nombre de quatorze (14), dont une (01) dans une société mixte, et totalisent **3.234.791** milliers de Dinars. Réparties entre plusieurs secteurs d'activité tels que l'assurance, l'hôtellerie et l'expertise, elles présentent l'avantage d'une diversification bénéfique du portefeuille et une profitable contribution à l'économie nationale.

Unité : Milliers de DA

ORGANISMES	Montant des participations
SIH	1 284 000
TAAMINE LIFE ALGERIE	550 000
AFRICA - RE	538 967
ASSUR - IMMO	260 000
CAGEX	200 000
SRH	130 000
EXAL	127 980
AMNAL	52 000
SGCI	41 800
VERITAL	27 200
ALFA	16 500
IAHEF	3 344
EHEA	2 000
BUA	1 000
TOTAL GENERAL	3 234 791



V.2 Produits financiers

Les produits financiers au 31/12/2016, ont connu une augmentation de 6%, par rapport à l'exercice 2015. Les valeurs mobilières avec un montant de **676 360** milliers de dinars totalisent 85% de la structure, suivi par les produits des participations.

Tableau des produits financiers

Unité:
Milliers de DA

RUBRIQUES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
Produits des participations	31 693	4%	91 660	12%	189%
Revenus des DAT	39 871	5%	28 800	4%	-28%
Valeurs mobilières	679 919	90%	676 360	85%	-1%
TOTAL GENERAL	751 483	100%	796 820	100%	6%

V.3 Charges d'exploitation

Les charges d'exploitation, qui s'établissent à **4.320.208** milliers de dinars, ont connu une diminution de 1% comparativement à l'exercice 2015. Elles sont constituées globalement par les frais de personnel (52%) et les services (25%)

Tableau des charges d'exploitation

Unité: Milliers de DA

RUBRIQUES	2015		2016		Variation
	Montant	Structure	Montant	Structure	
Achats et services extérieurs	247 953	6%	220 406	5%	-11%
Autres services extérieurs	925 892	21%	870 490	20%	-6%
Charges de personnel	2 191 685	50%	2 262 943	52%	3%
Impôts et Taxes assimilés	310 836	7%	282 478	7%	-9%
Autres Charges Opérationnelles	116 449	3%	83 100	2%	-29%
Charges Financières	332 419	8%	238 130	6%	-28%
Dotation aux amortissements	235 608	5%	362 661	8%	54%
TOTAL GENERAL	4 360 842	100%	4 320 208	100%	-1%

6

MARGE DE SOLVABILITÉ

Au titre de l'exercice 2016, le total des éléments constitutifs de la marge de solvabilité couvre huit (08) fois la marge à constituer sur la base des dettes techniques et cinq (05) fois la marge à constituer sur la base des primes émises et acceptées nettes d'annulations.

Tableau de la marge de solvabilité Unité : Millions de DA

	2015	2016
Capital	16 000 000	16 000 000
Réserves	2 065 031	3 134 053
Provisions de garantie	39 332	39 332
Provisions pour compl. aux dettes techniques	660 854	623 385
Autres provisions	2 234 805	2 487 765
Report à nouveau	0	0
TOTAL des éléments constitutifs de la marge	21 000 022	22 284 535
Marge à constituer sur la base des primes	4 252 451	4 539 785
Marge à constituer sur la base des dettes techniques	2 743 279	2 673 166



7

REPRÉSENTATION DES ENGAGEMENTS RÉGLEMENTÉS

En termes de représentation des engagements techniques, l'Entreprise assure la couverture totale de ses engagements à hauteur de 181% par tous les actifs admis en représentation et à hauteur de 105% par les valeurs d'Etat. Cette situation met la CAAT en conformité avec le décret exécutif n°13-114 du 28 mars 2013 qui régit cette obligation.

Tableau de la couverture des engagements réglementés

RUBRIQUES	Unité : Milliers de DA	
	2015	2016
Immobilisations corporelles	6 029 287	6 281 650
Immobilisations financières	11 594 773	16 124 162
Comptes financiers	16 468 308	15 407 690
TOTAL	34 092 368	37 813 502
Provisions réglementées	2 934 991	3 150 482
Comptes de provisions techniques(opérations directes)	18 288 529	17 984 126
Comptes de provisions techniques(acceptations)	205	1 335
(Opérations Réassurance)		- 1 895 751
TOTAL	21 223 725	19 240 192
Couverture totale	161%	181%
Couverture en valeurs d'Etat	106%	105%

8

RESULTAT

L'activité de l'exercice 2016 s'est soldée par un résultat bénéficiaire, après impôts, de **2.338** millions de dinars contre **2.069** millions de dinars en 2015 .

RAPPORT ANNUEL 2016

BILAN 2016

الملحق رقم: 13



BILAN
Exercice clos le
31/12/2016

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE n	AMORT-PROV n	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
immobilisation incorporelles	2.1.1	223.273.302,72	119.247.443,86	104.025.858,86	129.743.048,19
immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	619.309.910,93
- Bâtimens		4.609.403.968,73	1.829.827.198,93	2.779.576.769,80	2.784.416.461,40
- Immeuble de Placements		1.045.034.152,92	397.721.176,05	647.312.976,87	635.144.894,94
- Autres immobilisations corporelles		1.420.833.564,62	890.991.899,70	529.841.664,92	547.837.629,16
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	6.319.493,70	28.437.756,30	29.491.000,00
immobilisation en cours	2.1.1	888.575.596,56	3.657.853,85	884.917.742,71	774.186.128,06
immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.974.791.373,51	0,00	3.974.791.373,51	2.644.851.304,44
- Autres titres immobilisés		12.889.371.184,37	2.710.400,00	12.886.660.784,37	8.920.393.943,57
- Prêts et autres actifs financiers non courants		163.990.334,49	3.119.188,18	160.871.146,31	121.151.469,76
- Impôts différés actif	2.1.5	265.348.570,72		265.348.570,72	326.473.149,92
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		26.142.591.209,57	3.253.594.654,27	22.888.996.555,30	17.532.998.940,37
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		6.639.579.159,54		6.639.579.159,54	6.517.072.921,63
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		64.206.043,27	0,00	64.206.043,27	242.837.470,91
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	10.988.437.205,13	1.820.184.378,23	9.168.252.826,90	7.399.261.291,22
- Autres débiteurs	2.1.3	2.624.598.997,57	85.876.461,16	2.538.722.536,41	2.416.200.670,25
- Impôts et assimilés		1.182.272.928,00	152.327.878,90	1.029.945.049,10	1.012.497.160,45
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		12.408.067.123,54	44.460.060,42	12.363.607.063,12	16.468.308.180,66
- Trésorerie		3.044.082.870,32		3.044.082.870,32	3.265.493.990,03
TOTAL II - ACTIF COURANT		36.951.244.327,37	2.102.848.778,71	34.848.395.548,66	37.321.671.685,15
TOTAL GENERAL ACTIF		63.093.835.536,94	5.356.443.432,98	57.737.392.103,96	54.854.670.625,52

الملحق رقم: 14

RAPPORT ANNUEL 2016

BILAN
Exercice clos le
31/12/2016

PASSIF	NOTE	MONTANT NET n	MONTANT NET n-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	2.1.5	2.904.789.209,24	1.790.346.646,15
Ecart de réévaluation		0,00	1.083.358,06
Ecart d'équivalence(1)		0,00	
Résultat net - Résultat net par du groupe (1)	2.1.5	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante(1)		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		21.242.557.562,11	19.860.452.834,19
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.319.945,21	7.550.062,65
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	28.414.413,93	26.837.735,09
Autres dettes non courantes		768.437.751,05	29.491.000,00
Provisions réglementées	2.1.5	3.150.481.741,76	2.934.991.169,70
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	621.522.397,33	745.324.937,96
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.576.176.249,28	3.744.194.905,40
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.194.746.191,32	3.243.777.756,49
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.071.715.618,02	18.288.529.231,70
- Acceptions		1.335.065,16	205.229,20
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	3.980.205.339,84	3.484.809.812,59
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		160.494.975,08	135.262.201,91
Impôts Crédits	2.1.3	2.767.369.463,23	2.571.431.263,60
Autres dettes	2.1.3	3.742.791.639,92	3.526.007.389,99
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		31.918.658.292,57	31.250.022.885,93
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		57.737.392.103,96	54.854.670.625,52



COMPTE DE RESULTATS

Période : du 01/01/2016 au 31/12/2016

RUBRIQUES	OPERATIONS BRUTES n	OPERATIONS ET RETROCESSIONS n	OPERATIONS NETTES n	OPERATIONS NETTES n-1
Primes émises sur opérations directes	22.615.696.428,82	10.198.909.685,99	12.416.786.742,83	11.733.477.449,26
Primes acceptées	83.228.769,39		83.228.769,39	102.174.469,76
Primes émises reportées	-551.199.861,01	-551.264.631,60	64.770,59	-136.639.665,78
Primes acceptées reportées	0,00		0,00	
I - Primes acquises à l'exercice	22.147.725.337,20	9.647.645.054,39	12.500.080.282,81	11.699.012.253,24
Prestations sur opérations directes	11.593.404.309,26	3.967.495.189,74	7.625.909.119,52	6.932.644.052,28
Prestations sur acceptations	1.679.934,69		1.679.934,69	24.715,05
II- Prestations de l'exercice	11.595.084.243,95	3.967.495.189,74	7.627.589.054,21	6.932.668.767,33
commissions reçues en réassurance	1.811.546.338,20		1.811.546.338,20	1.785.850.165,77
commissions versées en réassurance	15.562.880,63		15.562.880,63	21.279.537,95
III- Commissions de réassurance	1.795.983.457,57	0,00	1.795.983.457,57	1.764.570.627,82
IV- Subventions d'exploitation d'assurance	0,00		0,00	
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE	12.348.624.550,82	5.680.149.864,65	6.668.474.686,17	6.530.914.113,73
Services extérieurs & autres consommations	1.090.895.920,04		1.090.895.920,04	1.173.845.376,60
Charges de personnel	2.262.942.998,97		2.262.942.998,97	2.191.684.659,16
Impôts, taxes & versements assimilés	282.477.817,92		282.477.817,92	310.835.874,83
Production immobilisée				
Autres produits opérationnels	157.316.085,46		157.316.085,46	203.035.476,28
Autres charges opérationnelles	83.099.937,43		83.099.937,43	116.449.185,49
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	1.251.528.339,78		1.251.528.339,78	1.062.983.245,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions	484.960.939,65		484.960.939,65	261.227.691,18
VI- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	8.019.956.561,79	5.680.149.864,65	2.339.806.697,14	2.139.378.939,72
Produits financiers	861.228.046,17		861.228.046,17	799.079.793,09
Charges financières	238.130.339,01		238.130.339,01	332.419.361,00
VII- RESULTAT FINANCIER	623.097.707,16	0,00	623.097.707,16	466.660.432,09
VIII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI+VII)	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.962.904.404,30	2.606.039.371,81
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			562.434.793,39	647.202.029,85
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			62.701.258,04	-110.185.488,02
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			15.799.568.811,66	14.726.925.841,61
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES			13.461.800.458,79	12.657.903.011,63
IX- RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00		0,00	
X- RESULTAT EXTRAORDINAIRES	0,00		0,00	
XI- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	8.643.054.268,95	5.680.149.864,65	2.337.768.352,87	2.069.022.829,98
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)				
XII- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)				
Dont part des minoritaires (1)				
Part du groupe (1)				

I - RAPPORT GENERAL D'EXPRESSION D'OPINION SUR LES ETATS FINANCIERS DE LA CAAT
AU TITRE DE L'EXERCICE 2016

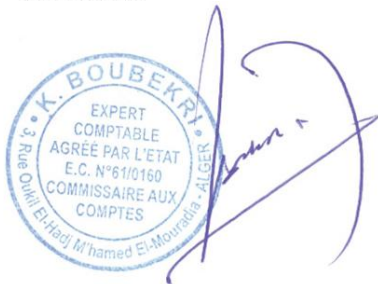
Nous avons effectué notre audit selon les normes professionnelles applicables en Algérie ; ces normes requièrent la mise en oeuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalie significative. Un audit consiste à examiner, par sondages, les éléments probants justifiant les données contenues dans ces comptes. Il consiste également à apprécier les principes comptables suivis et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes et à apprécier leur présentation d'ensemble. Nous estimons que nos contrôles fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci-après.

Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les recommandations de la profession et sous réserve des observations et remarques formulées dans nos rapports respectifs, nous estimons être en mesure de certifier que les comptes annuels de l'exercice 2016, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé, ainsi que de la situation financière et du patrimoine de votre compagnie CAAT/SPA à la fin de cet exercice.

Alger, le 11 juin 2017

Les Commissaires aux Comptes

K. BOUBEKRI



R. MEDJBER



الملخص

تقوم شركات التأمين بدور هام وحيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فبغض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهو يعتبر أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار، إلا أن التأمين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من خلال رد الخسائر ودفع التعويض، ولكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين، والتي تعمل على جمع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يتوافق وسياسة البلاد اقتصاديا واجتماعيا. ومن هنا فإن التقارير المالية والمحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية، وعليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية وذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها.

ولأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لا بد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري لها وذلك عن طريق التشخيص المالي للشركة بغية استخراج نقاط القوة وتطويرها وتقادي نقاط الضعف، إذ أن تقييم الأداء في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد ككل فبغض النظر عن التقييم الفني واستخراج المؤشرات الفنية أيضا هناك تقييم الأداء المالي للشركة وهذا بالاعتماد على التقنيات المالية. فيعد التشخيص المالي لوضعية الشركة والذي يركز على مجموعة من الأدوات من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية والاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة.

Le résumé

Les sociétés d'assurances occupent une place primordiale et vitale à tous les niveaux, étant donné qu'elles sont le nerf de différents secteurs économique notamment l'indemnisation des individus des risques rencontrés durant les différents échanges et transactions établis. D'un autre contexte, l'assurance sous une forme moderne, ne vise pas seulement à protéger les individus des dégâts experts, en payant les indemnités.

Ainsi, les assurances visent actuellement la fabrication de l'assurance, par la requête des épargnes et rentes nationales, en les développant dans l'investissement adéquat à la politique nationale et ce dans les secteurs économique et social de ce fait, la majorité des rapports financiers et comptables se basent sur les prédictions, ce qui fait qu'aucune société d'assurance ne peut délimiter le taux de ses bénéfices ou ses pertes en fin d'année, vu l'expiration des dates des contrats conclus.

Ainsi, et vu l'importance de l'assurance dans la vie économique par le diagnostic financier de l'entreprise dans le but d'extraire les points faibles, étant donné que l'évaluation de la performance de l'entreprise occupe une place importante parce qu'elle fournit des informations relatives à la fidélité de la société dans le respect de ses engagements, et la protection des documents sans toucher le marché de l'assurance et l'économie en général, malgré l'existence de l'évaluation et le tri des indicateurs techniques basés sur un ensemble d'outils composé de points forts et faibles de la société de côté financier et ceux liés à l'environnement de l'entreprise.